الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٥٦**

الخميس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/71/395)

مشروع القرار (A/71/L.34)

مشروعا تعديلين (A/71/L.36 و A/71/L.37)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/71/82 و A/71/329 و A/71/336 و A/71/353)

مشروعا القرارين (A/71/L.32 و A/71/L.33)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/71/87)

مشروع القرار (A/71/L.31)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقرير الأمين العام (A/71/620)

(د) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/71/411)

مشروع القرار (A/71/L.28)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٨٢/٤٦، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدّمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“. لقد كان اتخاذ ذلك القرار تطوراً بارزاً

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

للأمم المتحدة في وضع المبادئ التوجيهية لتنسيق المساعدة الإنسانية وفي إنشاء هيكل الأمم المتحدة الإنساني.

وفي حين أن هذه لحظة للاحتفال، فمن المؤسف أن تحلّ في وقت تتصاعد فيه حالات الطوارئ والاحتياجات الإنسانية. إن النزاعات الجارية والآثار المدمرة لتغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة والكوارث الطبيعية تؤدي إلى معاناة الملايين من الناس وتفاقمها. وتؤدي الخسائر في الأرواح والمساكن والبنى التحتية وسبل المعيشة والأمن الغذائي إلى عواقب مدمرة. وفي جميع أنحاء عالمنا، يتضرر ١٢٨,٦ مليون شخص من النزاع والعنف والكوارث، حيث يحتاج ما يقرب من ٩٣ مليون شخص إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. وفي الواقع، وفيما نجتمع، تطلق الأمم المتحدة وشركاؤها النداء الأكبر في التاريخ بحثاً عن التمويل الإنساني، ساعين إلى جمع ٢٢,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٧ لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للناس في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أحث جميع الدول الأعضاء على الإسهام في هذه الدعوة.

وإذ نتطلع إلى التصدي للحجم الهائل من التحديات التي تواجهنا، يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى إيجاد سبل جديدة للحفاظ على السلام وحل النزاعات ومكافحة تغير المناخ وتحسين إدارة تدفقات المهاجرين واللاجئين وتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وفي ذلك السياق، من المهم للغاية أن يشارك المجتمع الدولي في عمليات التخطيط المتعدد السنوات وتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى على أرض الواقع وتحقيق أفضل استخدام لجميع الأدوات والموارد المتاحة له.

ومن الأمور الأساسية في هذا الجهد إدراك الروابط القائمة بين التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والعمل الإنساني، فضلا عن إيجاد سبل جديدة للجمع بين هذه الجوانب ووضع حلول. وتحقيقا لهذه الغاية، سأعقد حوارا رفيع المستوى بعنوان ”بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام“. وسيُعقد ذلك الحوار في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ويجب بالطبع إعطاء الأولوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ لاتخاذ إجراءات عاجلة. وفي الوقت نفسه، يجب النظر إلى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والالتزامات المُتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني باعتبارهما من العوامل المكملة لأهداف التنمية المستدامة ويجب تنفيذهما دون تأخير. ونحن بحاجة إلى حلول طويلة الأجل لكسر دورات الأزمات والنزاعات المتكررة التي يشهدها العالم حاليا. وإذا نُفذت أهداف التنمية المستدامة على نحو عاجل وفعال وعلى نطاق واسع، فإنها ستؤدي إلى القضاء على الفقر المدقع والنهوض بالمساواة بين الجنسين وحماية بيئتنا الطبيعية. وسيلبي تنفيذها الاحتياجات الإنسانية، لأنها ستبني مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وتساعد في مكافحة تغير المناخ.

هناك حاليا أكثر من ٦٥ مليون شخص شُردوا قسراً نتيجة للنزاعات المسلحة والاضطهاد. وتستمر الهجمات الصارخة على المدنيين والمدارس والمستشفيات والعاملين في المجالين الإنساني والطبي في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وإنني أدين تلك الاعتداءات بشدة. ويجب إيجاد حلول سياسية لتلك الأزمات بشكل عاجل.

ويجب علينا أيضا تكثيف إجراءاتنا للتصدي لتغير المناخ. إن الرأي العلمي بشأن تغير المناخ قاطع. فنحن حاليا في طريقنا لحدوث زيادة في درجات الحرارة بمقدار ٣ إلى ٤ درجات مئوية، والآثار السلبية لذلك الواقع ستقوض قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستكون العواقب على البشرية كارثية إن لم يتم تغيير المسار الحالي تغييرا جذريا.

وكما نعلم جميعا، فإن تغير المناخ يزيد من تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها، بما في ذلك الجفاف والعواصف والفيضانات ذات العواقب المدمرة. والبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، معرضة بشكل حاد للخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن ذلك. ويقدَّر عدد الأشخاص الذين شردتهم الكوارث المرتبطة بأخطار طبيعية بـ ١٩,٢ مليون شخص في عام ٢٠١٥. وببساطة، فإن مكافحة تغير المناخ واجب إنساني.

ومن خلال العمل معا فحسب، سنتمكن من تحسين الاستجابات الإنسانية وكبح الأسباب الكامنة وبناء القدرة على الصمود وكفالة أن تصل المكاسب الإنمائية إلى الأشخاص الأكثر ضعفا – الملايين الذين يعولون علينا للحصول على المساعدات الإنسانية. وثمة حاجة إلى المسؤولية والعمل على الصعيد الجماعي. وإنني أعوِّل على جميع الدول الأعضاء لدعم تلك الجهود.

أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية بيلاروس، الذي سيعرض مشروع القرار A/71/L.28.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إنه لشرف عظيم لي أن أعرض مشروع القرار A/71/L.28، المعنون ”استمرار الآثار التي خلفتها كارثة تشيرنوبيل“. وأود، من أعماق قلبي، أن أشكر جميع الوفود التي أسهمت بنشاط وبصورة بناءة في المشاورات بشأن نص مشروع القرار. ويسرني أن أنوه بالروح الإيجابية التي اتسمت بها المناقشات بشأن مشروع القرار. ونود بصفة خاصة أن نشكر البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار على دعمها القيم.

وفي معرض تقديم مشروع القرار، نؤكد أهمية التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي يهدف إلى التغلب على الآثار الطويلة الأجل التي خلفتها الكارثة. ونعيد أيضا التأكيد على الدور الفريد والرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الأشخاص في المناطق المتضررة. لقد مضى ٣٠ عاما على وقوع تلك الكارثة النووية الهائلة في محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء. بيد أن الملايين من البشر في المناطق المتضررة في بيلاروس وأوكرانيا وروسيا لا يزالون يسكنون في مناطق ملوثة. وتغطي منطقة السُقاطة المشعة ما يقرب من ربع أراضي بيلاروس، حيث يقيم ٢٠ في المائة من سكاننا.

إن التغلب على عواقب كارثة تشيرنوبيل أولوية عليا بالنسبة لحكومتنا في بيلاروس. وبالرغم من إحراز تقدم كبير في إنعاش المناطق المتضررة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وستظل مسألة عواقب كارثة تشيرنوبيل أمرا هاما للمناطق المتضررة في الأجل الطويل. وفي هذا العام، وضعنا وثيقة أكثر تركيزا وإيجازا، بالمقارنة مع القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع.

وتزامنت الذكرى السنوية الثلاثون لكارثة تشيرنوبيل مع إتمام تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل حتى عام ٢٠١٦. ولذلك، فإن مشروع قرارنا يشدد على الحاجة إلى مواصلة التعاون بشأن تشيرنوبيل تحت رعاية الأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٦، بغية تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتضررة من خلال إقامة الشراكات والابتكار والاستثمار.

ومشروع القرار الحالي يستند إلى القرار ٩٩/٦٨ وإعلان مينسك، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعنون ”تشيرنوبيل بعد مضي ٣٠ سنة: من حالة طوارئ إلى إنعاش وتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة للأقاليم المتضررة“، المعقود في مينسك يوم ٢٥ نيسان/أبريل. ونلاحظ مع الامتنان إسهام المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في تحقيق الإنعاش والتنمية في المناطق المتضررة. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بالطبع بدور رئيسي، حيث عمل بوصفه منسقا لجميع هيئات ووكالات الأمم المتحدة المنخرطة في الجهود بشأن تشيرنوبيل.

وبالنظر إلى انتهاء عقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة ٢٠٠٦-٢٠١٦، على النحو الذي أعلنته الجمعية العامة (القرار ٩/٦٢)، يدعو مشروع القرار A/71/L.28 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتشيرنوبيل إلى أن يقوما، بالتعاون مع البلدان المتضررة وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بصياغة مبادئ عامة لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في العمليات المتعلقة بتشيرنوبيل. ويؤكد مشروع القرار الحاجة إلى رصد الحالة في هذه المناطق بغية تقييم فعالية المساعدات الدولية. ويعترف مشروع القرار بضرورة تعزيز التواصل بين المؤسسات العلمية الوطنية المتخصصة لدراسة الآثار الطبية والإشعاعية الإيكولوجية والإشعاعية البيولوجية وغيرها من الآثار الطويلة الأجل الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل.

لقد تراكمت لدى بيلاروس خبرة فريدة في العمل الموجه نحو إعادة تأهيل المناطق الملوثة بالإشعاع وإنعاش الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية وفي كفالة تهيئة ظروف معيشية آمنة لسكان المناطق المتضررة. ونود أن نشدد على أننا مستعدون لتحديد وتبادل الخبرات التي اكتسبناها في التغلب على عواقب تلك الكارثة الناجمة عن النشاط البشري وفي كفالة تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

ويتمثل عنصر رمزي رئيسي في مشروع القرار في إعلان ٢٦ نيسان/أبريل اليوم الدولي لإحياء ذكرى كارثة تشيرنوبيل. ويحدوني الأمل في أن تتذكر الجمعية العامة أنه، خلال اجتماعها التذكاري بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لكارثة تشيرنوبيل، تكلمت أدى روش، الناشطة السياسية والاجتماعية الأيرلندية المعروفة المدافعة عن أطفال تشيرنوبيل، من على هذا المنبر باسم وفد بيلاروس (انظر A/70/PV.92).

وكرست ٣٠ عاما من حياتها لمساعدة الأطفال في بلدان بعيدة عن بلدها. والفضل في تلك الفكرة النبيلة يعود لها – فكرة إعلان ٢٦ نيسان/أبريل يوما دوليا لإحياء ذكرى تشيرنوبيل. ويسرنا للغاية أن الفكرة حازت على الدعم في قلوب شركائنا.

ونرى أن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار بشأن تشيرنوبيل تأكيد على تضامن المجتمع الدولي الثابت مع الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة، فضلا عن استعداده لمواصلة كفالة حصول مسألة تشيرنوبيل على الاهتمام الواجب. ونعتقد تماما أن مشروع قرار بهذه الأهمية سيتخذ مرة أخرى بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سلوفاكيا لعرض مشروع القرار A/71/L.34.

السيد روزيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، مشروع القرار، المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، والوارد في الوثيقة A/71/L.34.

في عام ٢٠١٥، قتل ١٠٩ من العاملين في مجال تقديم المعونة وأصيب ١١٠ وخطف ٦٨ أثناء ممارسة عملهم الإنساني. وفي حين أن هذه الأرقام أقل إلى حد ما من أعلى المستويات الذي سجل في ٢٠١٣، فإنها لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول. فقد أصبحت البيئة التشغيلية لموظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة أكثر خطورة بكثير، كما يتضح من الزيادة بثلاثة أضعاف في عدد الهجمات المباشرة على مباني الأمم المتحدة ومركباتها. ومع ذلك، يوضح الانحسار المحمود لتأثير هذه الهجمات ضد الأمم المتحدة أيضا التقدم المحرز في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة .

وفي مشروع قرار هذا العام، ما برحنا ندرك التهديدات المتنوعة والمتعددة الأوجه والمخاطر المختلفة التي يواجهها

العاملون والعاملات في المجال الإنساني، بمن في ذلك المنظمات غير الحكومية، والموظفون الطبيون وموظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها، في البيئة الأمنية العالمية المتدهورة بصورة عامة، ونشيد بشجاعتهم لمواصلة العمل في هذه البيئات، معرضين غالبا حياتهم الشخصية لخطر كبير. كما نؤكد مجددا بقوة أن جميع الهجمات المتعمدة ضد المدنيين، بما في ذلك على العاملين في المجال الإنساني أو موظفي الأمم المتحدة، وكذلك ما يتعرض له الأفراد الطبيون أو المرافق الطبية من هجمات أو قمع، هي انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، ويجب محاسبة مرتكبيها. ويشدد مشروع قرار هذا العام بشكل خاص على الحاجة إلى التحقيق فورا وبصورة كاملة وفعالة في هذه الهجمات.

أخيرا وليس آخرا، فإننا نشيد، من خلال مشروع القرار، بالتحسينات المتواصلة في إضفاء الطابع المهني على نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة ونشجعها. ونثني على عمل إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن تحت إشراف وكيل الأمين العام، السيد بيتر درينان، ونرحب بإدماج جميع موظفي الأمن في الأمانة العامة تحت قيادته. ويكرر مشروع القرار الولاية القوية والتوجيهات الإضافية من الجمعية العامة للأعمال الأساسية التي تضطلع بها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على نطاق أوسع.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اعتقادا راسخا بأن من واجبنا الاعتراف بالتزام موظفي تقديم المساعدات الإنسانية والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ودعم عملهم والقيام بكل ما في وسعنا لمواصلة تعزيز سلامتهم وأمنهم.

وأود أن أشكر بحرارة العديد من الوفود التي شاركت في المشاورات، ولا سيما تلك المشاركة في تقديم مشروع القرار، على مشاركتها البناءة بهدف الاتفاق على نص يبين قلقنا المشترك بشأن سلامة وأمن موظفي المساعدات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. كما أود أن أشكر إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ما قدماه من دعم قيم الذي استرشدت به مناقشاتنا.

إن مشاريع القرارات المتعلقة بالعمل الإنساني كانت تُعتمد بتوافق حقيقي في الآراء وينبغي أن تظل كذلك، كشهادة على إنسانيتنا المشتركة. ونحن مدينون بذلك للذين يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل إنقاذ حياة الآخرين. وهم بحاجة إلى الدعم الجماعي والقاطع وغير المشروط من الجمعية العامة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/71/L.32.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ الوارد في الوثيقة A/71/L.32.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار التاريخي ١٨٢/٤٦. وقد يسرت السويد المفاوضات بشأن النسخ اللاحقة من هذا القرار منذ اتخاذه. وعندما اتخذ القرار الأصلي قبل ٢٥ عاما الساعة ١/٣٠ صباحا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ضجت القاعة بتصفيق عفوي. قد ساد بين الناس شعور بالتضامن والشروع في مسعى جديد ومشترك لتحقيق الصالح العام للفئات الأكثر ضعفا في العالم. وهذه هي قوة الأمم المتحدة وإمكاناتها في أفضل حالاتها.

وفي سياق الأزمة الإنسانية العالمية غير المسبوقة، ينبغي لنا أن نسعى إلى إعادة فرض نفس النوع من الإلحاح اليوم بينما نقدم تجسيدا محدثا ومحسنا للقرار ١٨٢/٤٦. والآن هو أيضا الوقت لنتذكر أن الهدف من جهودنا يظل هو نفسه كما كان في ذلك اليوم قبل ٢٥ عاما وهو أن نهب بشكل

فعلي لمساعدة زملائنا من الرجال والنساء الذي أصابهم اليأس والمتضررين من الأزمات. وهذا هو السبب في أن مفهوم توافق الآراء والنهج التعاوني الذي يتجاوز المصالح الوطنية الضيقة أمر حاسم الأهمية للغاية عندما يتعلق الأمر بالشؤون الإنسانية.

إن اعتماد الجمعية العامة سنويا للقرار الإنساني الجامع يؤكد من جديد الدور القيادي الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الاحتياجات الإنسانية العالمية والاستجابة لها. إن اتخاذه بتوافق الآراء يوجه رسالة هامة بتفانينا الجماعي للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والالتزام بالقانون الدولي الإنساني. يتضمن مشروع قرار هذا العام عددا من التحسينات الهامة والتعزيزات والتكيف مع الوقائع الإنسانية التي نعيشها اليوم. والنتيجة النهائية هي منهاج سياسات دائمة التحسين للعمل والمساعدات الإنسانية على الصعيد العالمي. وأود أن أذكر ثلاثة تطورات هامة.

أولا، يبرز مشروع قرار هذا العام الحالة الصعبة التي يواجهها عدد قياسي من الأشخاص الذين شردوا قسرا جراء النزاعات والكوارث والحاجة الماسة إلى كفالة الحماية والحلول الدائمة لهؤلاء السكان.

ثانيا، قمنا بزيادة تعزيز إطار منع أعمال العنف الجنسي والجنساني في حالات الطوارئ الإنسانية والتصدي لها وملاحقة مرتكبيها قضائيا. وقمنا أيضا بتعزيز دور المرأة في العمل الإنساني، مما يبرز أهمية إشراك المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

ثالثا، يوفر مشروع قرار هذا العام منبرا أقوى من أجل إصلاح منظومة العمل الإنساني، وتمويل المساعدة الإنسانية، وكفاءة التعاون، مع تسليط الضوء على مسؤوليات كل من الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية. كما يعكس مشروع القرار الأهمية الحيوية للشراكات بين مختلف جوانب المعونة الإنسانية وترابطها. ويسلط الضوء على أهمية الجهود الوطنية والجهات الفاعلة المحلية والروابط مع قطاع التنمية بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية الطويلة الأجل.

إننا من خلال هذه التحسينات وغيرها، إنما اتخذنا خطوة جماعية نحو نظام استجابة إنساني أقوى وأكثر فعالية وأكثر شمولا للجميع. نحن نعوّل الآن على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها – أي نحن – لتنفيذ تلك التغييرات الهامة. يسرني أن أشير إلى أن عدد مقدمي مشروع القرار قد زاد زيادة كبيرة بالمقارنة مع السنوات السابقة، مع وجود دعم عبر إقليمي قوي للمسائل والأهداف الهامة التي حددناها في مشروع القرار الجامع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الوفود وأشكرها بحرارة على مشاركتها النشطة والبناءة في مشروع قرار هذا العام وتأييده من خلال اشتراكها في تقديمه. وأود أن أعرب عن الشكر الخاص إلى جميع الخبراء في المجال الإنساني في القاعة على عملهم الممتاز، وأتوجه بشكر خاصة إلى الخبير من بلدي، المستشار أولا سوهلستورم، على تنسيقه الممتاز لمشروع القرار هذا. ونحن نتطلع إلى اعتماده رسميا بتوافق الآراء في وقت لاحق.

يأتي مشروع القرار المعزز الذي أفخر بعرضه هنا اليوم نتيجة لتفانٍ مشترك من جانب العديد من الدول الأعضاء النشطة، الصغيرة والكبيرة، والبلدان التي تقدم المساعدة الإنسانية وتلك التي تتلقاها، والبلدان المعرضة للكوارث وتلك التي استقت الدروس بشأن كيفية تجنبها، والبلدان التي عانت من الأزمات التي أرغمت قطاعات من سكانها على الفرار والبلدان التي تستضيف بكرم المحتاجين إلى مأوى.

وتدل هذه الملكية الواسعة والمتنوعة على الطابع العالمي حقا للتضامن الإنساني. ومن خلال عملنا الجماعي والدعم المستمر للإصلاحات سننجح في تحسين النظام الإنساني

العالمي، وفي نهاية المطاف تقديم الإغاثة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند لعرض مشروع القرار A/71/L.33 .

السيدة جاريبادام (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني عظيم الشرف أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون ''التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية''بصيغته الواردة في الوثيقة A/71/L.33.

إذ نعرض مشروع القرار مرة أخرى هذا العام، تواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد مجددا على أهمية التعاون الدولي في تقديم المساعدة إلى البلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية، وفقا للقرار ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، مع الاعتراف أيضا بأن الدول المتضررة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية داخل أراضيها.

أضيفت عناصر جديدة إلى نص هذا العام لتعزيز جوهر مشروع القرار، ولا سيما التماس الدعم المعزز للقدرات وبناء القدرة على الصمود في الدول المتضررة والمجتمعات المحلية، فضلا عن التعجيل بتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. كما يسعى إلى تعزيز المشاركة الشاملة للجميع وعدم التمييز، وتعزيز قيادة من هم في حالات هشة، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أنهم غالبا ما يتأثرون بشكل غير متناسب في السياقات الإنسانية ويحصلون على قدر أقل من المساعدة الإنسانية في الاستجابة إلى احتياجاتهم المختلفة.

وفي الختام، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر ممثل المغرب على النجاح في تنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا. كما نقدر ما أبدته جميع الدول الأعضاء من روح بناءة ودعم قيم في سبيل التوصل إلى هذا النص النهائي. ويحدونا الأمل في أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء مرة أخرى في هذه الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

السيد بوشكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن موضوع بياني هو الدور المتنامي الذي تضطلع به روسيا في النظام الدولي لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية وآفاق تطويره في المرحلة الحالية.

تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين تهديدات رئيسية ذات طابع عالمي. كما يتزايد عدد ونطاق الكوارث الطبيعية، والزلازل، والفيضانات، وأمواج تسونامي، والثورات البركانية، والأعاصير، والجفاف، وحرائق الغابات، وغيرها من الكوارث. إن تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، والمشاكل البيئية، والتوسع الحضري، والهياكل الأساسية المتقادمة تفاقم من تلك الاتجاهات السلبية، التي بدورها، تزيد من حجم الخسائر وتقوض سبل معيشة الناس في مساحات شاسعة من الأراضي. وتتسبب المخاطر المتزايدة التي من صنع الإنسان في حوادث خطيرة. إن إدخال التكنولوجيا الرقمية والاتصالات الحديثة في حياتنا يشكل مخاطرا إضافية. والتهديد الإرهابي العالمي يعصف بالمزيد والمزيد من المناطق؛ فيما تتصاعد الصراعات المسلحة؛ ويجري تغذية التطرف. وهذا يؤدي إلى تدفقات كبيرة من المهاجرين وإلى أزمات إنسانية خطيرة.

توضح التجربة العملية أن تداعيات الكوارث الكبرى يمكن أن تكون بحجم تجد معه حتى أكثر الدولة تقدما صعوبة في التعامل معها بمفردها بشكل فعال وسريع، ومن ثم تكتسي المسائل المعنية بضبط النظام الدولي للاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ، أهمية بالغة. إن الاتحاد الروسي منفتح على

العالم. ونحن على استعداد لبناء علاقات مع الدول الأخرى على أساس الثقة والاحترام والشراكة المنصفة والمساعدة المتبادلة.

وتسلم روسيا بالحاجة إلى بناء نظام دولي عادل، أي نظام يقوم على أسس العمل الجماعي لمعالجة القضايا الدولية بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي، مع دور تنسيقي مركزي متزايد تضطلع به الأمم المتحدة. إن التعاون الدولي الرامي إلى منع حالات الطوارئ والحرائق والكوارث والتغلب عليها في الظروف الراهنة، يعزز التقريب بين الشعوب ويساعد على تطبيع ومواءمة العلاقات فيما بين البلدان. وهذا يساعد على بناء علاقات حسن الجوار ويعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبتوجيه من رئيس بلدنا، فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين، يوجد في روسيا حاليا نظام حكومي موحد فعال في مجال بناء القدرات لمنع حالات الطوارئ والتغلب عليها. وتأتي وزارة حالات الطوارئ لدينا على رأس هذا النظام، وهي تتناول أيضا صياغة وتنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى حماية سبل عيش تتسم بالأمن والسلامة على المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية.

ووزارة حالات الطوارئ في بلدنا لديها إدارة متعددة الأبعاد ومتعددة الأغراض لمكافحة الحرائق، في حالة تأهب، فضلا عن الإدارات أخرى. ويمكن لهذه الإدارات أن تعمل بصورة مستقلة على مدى فترات طويلة، ويمكنها معالجة مجموعة من المسائل، بما في ذلك إنقاذ الناس، وإطفاء الحرائق، ومواجهة حالات الطوارئ وتقديم المساعدة إلى الضحايا.

ولدى الوزارة الروسية قواتها المجهزة بطائرات متعددة الأغراض والتي يمكنها إيصال المنقذين والأطباء والمعدات والإمدادات الإنسانية على وجه السرعة، ليس إلى جميع المناطق في أنحاء روسيا الشاسعة فحسب، بل إلى أي جزء من العالم أيضا. وبذلك يمكن التصدي لحرائق الغابات بنجاح، فضلا عن التصدي لأشد مهام الطوارئ تعقيدا.

وفي الوقت الراهن، لم يعتمد فريق الأمم المتحدة الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ على نطاق العالم بأسره سوى وحدات وزارة الطوارئ الروسية بوصفها أفرقة للبحث والإنقاذ مستوفية لأعلى المعايير الدولية. وحصلنا على اعتماد أيضا من منظمة الصحة العالمية لاستجابتنا الدولية عن طريق المستشفيات الميدانية والألوية الطبية الطارئة.

وفي السنوات الأخيرة، نفذ المنقذون الروس ما يزيد على ٤٥٠ عملية دولية، بما في ذلك نحو ٣٠٠ مبادرة كبرى تمكنت من تلبية احتياجات المجتمع الإنساني الدولي. وعملنا خلال تلك العمليات مع منقذين وأخصائيين في إدارة الأزمات من جميع بلدان العالم تقريبا. وتلقّى ملايين الأشخاص في مناطق الكوارث المساعدة العملية من المنقذين الروس. وفي هذا العام وحده، نفذت الوزارة الروسية لحالات الطوارئ ما يزيد على ٤٠ عملية إنسانية دولية، وتمكنت من تقديم المساعدة إلى ما يزيد على ١٠ بلدان في مختلف أنحاء العالم، في حين تلقى ملايين الأشخاص الذين يواجهون أشكالا مختلفة من الكوارث مساعدات في حالات الطوارئ. وفي السنوات الأخيرة، نفذت وزارتنا عمليات الإنقاذ وتقديم المساعدة الإنسانية في أفغانستان وإسرائيل وإيطاليا والهند وإندونيسيا وإيران والعراق واليمن وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولبنان ومقدونيا ونيبال وباكستان والبرتغال وغيرها من البلدان في جميع أنحاء العالم.

وتتلقى روسيا المساعدة الدولية للقضاء على آثار الزلازل المدمرة والفيضانات الكارثية ومكافحة حرائق الغابات في أراضيها. وقد مكننا هذا من اكتساب خبرة قيمة والتوصل إلى نتائج هامة، فضلا عن تحديث قوات الإنقاذ الروسية واعتماد خطة إنمائية للفترة حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده.

وعلاوة على ذلك، فإن روسيا من الجهات المانحة التي يعوّل عليها لصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، حيث بلغ إجمالي تبرعاتنا السنوية ما يزيد على ١٠ ملايين دولار. ونوفر الخبراء أيضا إلى

فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث. ونرعى كذلك إعداد الخبراء من البلدان النامية ومشاركتهم في البعثات الميدانية. وتعمل وزارتنا بنشاط على تعزيز منهج عمل الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في جميع أنحاء رابطة الدول المستقلة. ونعمل على تنفيذ مشاريع بناء قدرات منظمة الصحة العالمية في مجال التأهب لحالات الطوارئ.

وأصبح الاتحاد الروسي أحد أكبر المانحين لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونتعاون بصورة فعالة أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إن وزارة حالات الطوارئ شريك استراتيجي للمنظمة الدولية للدفاع المدني، ونضطلع بدور رئيسي في تعزيز التنمية. وخلال السنوات الثلاث الماضية وحدها، قدمت روسيا – عبر المنظمات الدولية – ما يربو على ٢٥٠ مليون دولار للتصدي لآثار الأزمات الإنسانية وتوفير الأغذية في حالات الطوارئ، علاوة على تقديم المعونة الطبية إلى الضحايا. وما زلنا نخطط لمواصلة هذا العمل. وتتشاطر الوزارة بنشاط أفضل الممارسات في التصدي لإدارة حالات الطوارئ والوقاية منها مع شركائنا، ومن بينهم منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

ونؤيد اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار المعنون ”الموروث المستمر لكارثة تشيرنوبيل“. وستواصل روسيا جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة من التساقط الذري. وسنواصل تقديم المساعدة العملية إلى الضحايا وتبادل أفضل الممارسات في القضاء على تداعيات الكوارث المماثلة من صنع الإنسان.

وقد أشار الرئيس فلاديمير بوتين، حين تكلم من على هذا المنبر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ضرورة تقديم المجتمع الدولي الدعم الشامل إلى ”البلدان التي تواجه صعوبات“ (A/70/PV.13، صفحة ٣٤). ولكنه شدد على أن ”أي مساعدة للدول السيادية يمكن ويجب تقديمها بدلا من فرضها، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة“ (المرجع نفسه). وقال ”وتؤمن روسيا بما للأمم المتحدة من إمكانيات كبيرة“ (المرجع نفسه، ص ٣٦) ودعا إلى القيادة عبر القيم المشتركة وتنسيق الجهود اللازمة للتصدي للمشاكل التي نواجهها.

والاتحاد الروسي على استعداد للمشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى بناء نظام دولي للاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ تحت رعاية الأمم المتحدة. ونقترح في ذلك الصدد تناول المجالات التالية:

أولا، تؤيد روسيا فكرة تعزيز وتوسيع الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في الأنشطة الإنسانية الدولية. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نحمي المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال واحترام سيادة الدول المتلقية وموافقتها. وهذه مُثُل عالمية وتشمل جميع البلدان في سائر أنحاء العالم. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون التنفيذ المتسق لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ عنصرا رئيسيا لتعزيز النظام الإنساني الدولي.

ثانيا، يقترح الاتحاد الروسي بناء نموذج اقتصادي جديد لتقديم المساعدة الإنسانية الدولية. ونرى أنه يجب أن يُبنى أساس ذلك النموذج على وجوب تحمل البلدان التي تؤجج النزاعات المسؤولية الرئيسية عنها، بما في ذلك المسؤولية المالية عن مساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين قسرا ومساعدة جميع المؤسسات الاجتماعية على استئناف عملياتها.

ويجب علينا أيضا الحد من النفقات الإدارية. وفي الوقت الحالي ربما تصل حصة تكاليف الميزانية المخصصة للمشاريع الإنسانية من قبل المنظمات الدولية إلى نسبة ٧٠ في المائة. وقد اتضح أن الجهات المانحة الدولية لا تقدم المساعدة إلى

السكان الجوعى وإنما إلى المنظمات الخيرية الفردية. وازدادت الحاجة إلى المعونة الإنسانية الدولية أكثر من ست مرات خلال العقد الماضي، في حين لا تتجاوز النفقات المخصصة للتصدي للكوارث الطبيعية نسبة ٥ في المائة من ميزانية المجتمع الإنساني الدولي. وتتعلق جميع الاحتياجات الأخرى بالنزاعات والأزمات الطويلة الأمد التي أججت أعمال الإرهاب والتطرف وتسببت في تدفقات الهجرة على نطاق واسع. ونرى أن تسوية النزاعات ومنعها في مرحلة مبكرة هما السبيل الرئيسي للحد من العبء الواقع على النظام الإنساني الدولي.

ثالثا، تقترح الوزارة الروسية لحالات الطوارئ اتخاذ تدابير إضافية لتحسين نوعية المساعدة الدولية. ويجب علينا توفير المساعدة المحددة الهدف، فضلا عن تسريع استجابتنا ما دام ذلك يحدد فعالية المساعدة بصورة مباشرة. ويجب علينا ضمان أقصى قدر من الاستقلال الذاتي لوحدات الاستجابة التابعة للمجتمع الدولي بهدف تخفيف العبء الملقى على عاتق الدول المتضررة، التي يتعين عليها إدماج المساعدة الدولية في الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لآثار الكوارث. ويجب أن نكون على استعداد للتصدي لطائفة واسعة من التحديات الإنسانية وتحقيق الهدف النهائي الذي يشمل إنقاذ الأرواح البشرية وإعادة بناء سبل المعيشة والتخفيف من المعاناة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، ترى الوزارة أن من الأهمية بمكان العمل على وضع معايير موحدة في الحد الأدنى والحصول على اعتماد لوحدات الاستجابة الدولية بدءا من الفريق الاستشاري الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وهناك آفاق جيدة في هذا المجال أيضا.

ففي هذا العام اعتمدت روسيا وحدة للبحث والإنقاذ تابعة لسيبيريا ومستشفيين ميدانيين هناك. ونعتزم مواصلة هذا العمل في الشرق الأقصى تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة في إعداد وإصدار الشهادات الدولية لوحدات الإنقاذ والوحدات الطبية في البلدان الأخرى. وندعو زملاءنا في مجال الإنقاذ إلى المشاركة بنشاط في ذلك العمل.

ويجب علينا معالجة المطالبة الاجتماعية المتزايد بالوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين. فاللاجئون والمشردون داخليا بحاجة إلى توفير سكن لائق، بما في ذلك إمدادات المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات المترلية وغير ذلك من المساعدات اللازمة لتلبية احتياجات السكان، وخاصة الأطفال والنساء والمسنين. ومن شأن نُهج كهذه أن تساعد على المدى الطويل، وتحت رعاية الأمم المتحدة، في بناء القدرات على أسس سليمة بما يمكّن من تنفيذ استجابة دولية فعالة على أساس وحدات ذاتية التشغيل ذات تقنية عالية في مختلف المناطق والتي يمكن إدماجها بسهولة مع بعضها بعضا ومع الجهود الوطنية للدول المتضررة.

رابعا، يرى الاتحاد الروسي أن من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين الأطر المعيارية والقانونية والتعاقدية.

وسيتيح ذلك المجال لأن يتم على وجه السرعة إرسال وحدات الاستجابة الدولية المعتمدة من الأمم المتحدة والإمدادات الإنسانية إلى مناطق الكوارث. ويجب أن يشمل المساعدات الإنسانية المقدمة تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك الموافقة السريعة على تصاريح التشغيل لتحليق الطائرات، والسفر بدون تأشيرة للموظفين العاملين في حالات الطوارئ وغيرهم من الأخصائيين، وتبسيط الإجراءات الجمركية، ودخول أفرقة الكلاب المدربة والمعدات والأدوية بدون عوائق. ونقترح إنشاء فريق خبراء تابع للأمم المتحدة معني بإعداد هذه الوثائق.

خامسا، تقترح وزارة حالات الطوارئ الروسية أن يتم تنظيم المساعدة للبلدان النامية من أجل تدريب القوات الوطنية للإنقاذ من الحريق وخدمات الحماية المدنية. نحن بحاجة إلى بناء قدراتها لتدير بصورة مستقلة حالات الطوارئ الكبرى

والكوارث الأخرى لديها، ولا سيما في المراحل الأولى. وبدلا من محاولة إعالة ملايين اللاجئين في أوروبا، نحن بحاجة إلى تهيئة الفرص لهم للبقاء في أوطانهم، أو على الأقل في المناطق حيث تتشابه البيئة الثقافية والاجتماعية والظروف المناخية مع ظروف المنطقة التي غادروها. ومن المهم جدا أن تقر البلدان النامية بدورها. يجب ألا تكون متلقيا سلبيا للمعونة الدولية، بل يجب أن تشارك بنشاط في تلك العمليات.

لا بد لنا من تطوير قدرات الاستجابة في حالات الطوارئ، ولكن علينا أيضا تحسين آليات الوقاية من الكوارث. نرى بشائر عظيمة في برامج تأمين المخاطر، وفي الأخذ بآليات حديثة جديدة الإنذار والوقاية في حالات الطوارئ والحرائق وغيرها من الكوارث، وفي إدارة المخاطر. نحن بحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر برفع مستوى الوعي في التعليم العام، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والأشخاص العاملين في المواقع التي تنطوي على خطر محتمل، بحيث يتم تدريب الناس على التعامل مع حالات الطوارئ والكوارث، حيث تسود ثقافة سبل عيش صحية وآمنة.

سادسا، ترى روسيا أنه من الضروري ضبط تنسيق المساعدة الدولية. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الروسي قد طرح مبادرة تتجمع في إطارها مراكز الأزمات الوطنية والإقليمية المشاركة في العمليات الإنسانية الدولية في شبكة عالمية وحيدة، وتضع معايير تشغيلية منسقة. ونعتقد أن هذه الشبكة ستزيد فعالية التعاون في تبادل المعلومات وتحليلها، ولا سيما في الأيام والساعات الأولى بعد وقوع الكوارث الكبرى. سيكون ذلك مهما في تحديد احتياجات المساعدة الدولية، وكذلك في تحسين نوعية وسرعة القرارات المتخذة، سواء في البلدان التي تحتاج إلى المساعدة أو في تلك التي تقدم المساعدة في مناطق الكوارث.

وفي هذا السياق، أقامت وزارة حالات الطوارئ الروسية شبكة وطنية تضم أكثر من ٩٠ من مراكز الأزمات وما يربو على ٢ ٠٠٠ منظمة منخرطة في رصد حالات الطوارئ وحرائق الغابات والكوارث الأخرى والتنبؤ بها. نحن بصدد بناء القدرات التقنية للمركز الوطني لإدارة الأزمات في روسيا. ويجري تبسيط هيكله التنظيمي. وقد أقامت الشبكة العالمية المستقبلية لمراكز الأزمات من أجل تنسيق المساعدة الإنسانية عبر رابطة الدول المستقلة، علاقات عمل فعالة مع خدمات الطوارئ في الدول المحاذية، فضلا عن مراكز التنسيق لبلدان منظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتم إنشاء مركز التنسيق والرصد الدولي التابع للمنظمة الدولية للحماية المدنية ومركز تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ في جنيف التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهما يعملان بدعم تقني ومالي من روسيا. نحن بحاجة كذلك إلى تنفيذ المبادرات تحت قيادة الأمم المتحدة. واقترحنا، كخطوة عملية أولية، إنشاء فريق عامل تحت إشراف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل صياغة بروتوكولات وحيدة لتبادل المعلومات والمعايير الدنيا واعتماد مراكز الأزمات، كما فعل الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، للاندماج في الشبكة العالمية. إن مشاركة الدول الرائدة في العالم في أنشطة هذا الفريق العامل ستساعد على تعزيز تبادل أفضل الممارسات، من أجل ضبط نظام تبادل أفضل الممارسات بأكمله، لتحديد الأدوار المنوطة بالمراكز الرئيسية لمواجهة الأزمات بكفاءة وزيادة تضافر الجهود.

وفي السنوات الأخيرة، ازداد دور الاتحاد الروسي كثيرا في النظام الدولي لتقديم المساعدة الطارئة. وتعتزم روسيا مواصلة بناء قدراتها في هذا المجال وتعزيز مشاركتها في المشاريع والعمليات الإنسانية الدولية، ولا سيما تلك التي تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة. نحن نعتقد أن العمل الإنساني سيساعد في إعطاء الأمل والثقة في المستقبل إلى الناس العاديين الذين

يعيشون في مختلف القارات. وهذا سيجعل عالمنا مكاناً أفضل وأكثر راحة، وأكثر أماناً، وأكثر ودا.

في رأينا، ونظرا لحجم المسائل الإنسانية التي نواجهها حاليا، ينبغي تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة بدرجة كبيرة، ويجب توحيد مختلف الجهود – بما في ذلك الجهود التي تبذلها جميع مؤسسات الدولة والجمعيات المدنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى. نحن بحاجة أيضا إلى إشراك جميع المؤسسات المدنية والمنظمات الطوعية في تلك الجهود بنشاط. لن يمكننا معالجة المشاكل العالمية الرئيسية التي نواجهها في الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ الدولية إلا من خلال التعاون الدولي الوثيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن حجم المعاناة الإنسانية اليوم هو أكبر من أي وقت منذ إنشاء الأمم المتحدة. في الوقت الراهن، يعتمد ١٣٠ مليون شخص على المساعدة الإنسانية من أجل حمايتهم ونجاتهم من الكوارث والتراعات؛ لقد شرد أكثر من ٦٥ مليون شخص أثناء محاولتهم الفرار من العنف أو الاضطهاد، وهو أعلى رقم منذ الحرب العالمية الثانية؛ ويشكل الأطفال نحو نصف المشردين داخليا.

واليوم، تمزق التراعات المسلحة أجزاء واسعة من العالم. ويتعرض الملايين من الناس للعنف، ويعيشون بأقل من القدر الكافي من المياه والغذاء والمأوى والخدمات الصحية. والملايين من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس. ويتزايد تجاهل القانون الدولي الإنساني من جانب أطراف التراعات. وتتعرض المستشفيات للهجمات، ويتم استهداف المرضى والأطباء والممرضين والعاملين في المجال الإنساني، وغالبا ما يُقتَلون. ولا تزال الكوارث الطبيعية تتسبب في وقوع خسائر بشرية واقتصادية كبيرة. ومنذ عام ٢٠٠٨، يتشرد سنويا ٢٦,٤ مليون شخص في المتوسط سنويا من منازلهم بسبب الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية.

إن الأزمات الإنسانية اليوم هي ظاهرة عالمية. ولا يقتصر تأثيرها على عدد كبير من الناس فحسب، بل إن تداعياتها تتجاوز حدود المناطق المتضررة. وهي أيضا أطول أمدا بكثير، مما يعني أنه لا يكفي مجرد توفير الغذاء والمأوى والمساعدة الطبية إلى الناس؛ نحن أيضا بحاجة إلى خلق فرص العمل، وتوفير المدارس، وجلب الأمل. ولا تزال الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والموارد والقدرة على الاستجابة تزداد اتساعا. وينفق العالم اليوم نحو ٢٥ بليون دولار لتقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الحياة لملايين البشر الذين تشتتوا جراء الحروب والكوارث الطبيعية. وفي حين أن هذا المبلغ هو أكبر بـ ١٢ ضعفا مما كان عليه قبل ١٥ عاما، لم يسبق قط أن كان السخاء غير كاف بهذا القدر. على مدى السنوات القليلة الماضية، أدت التراعات والكوارث الطبيعية إلى التزايد السريع في أعداد المحتاجين، وتقدر الفجوة التمويلية للعمل الإنساني بمبلغ ١٥ بليون دولار.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمون بتحمل نصيبهم من المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي من أجل إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة والحفاظ على كرامة الإنسان. وفي الأشهر الأخيرة، أحرزت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقدما كبيرا في سينداي، وأديس أبابا، ونيويورك، وباريس،

واسطنبول حيث عُقد أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني. وجرى تقديم تعهدات هامة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أفعال وتنفيذ تلك الالتزامات.

يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالرؤية الثاقبة الواردة في خطة عمل الأمين العام من أجل الإنسانية (A/70/709)، التي يجب أن تحرز تقدما الآن، وتحقق نتائج ملموسة في عدد من المجالات الرئيسية. ونؤكد من جديد التزامنا بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال ومنع تسييس واستخدام المعونة الإنسانية. ولا يمكن أن يشكل العمل الإنساني بديلا عن الحلول السياسية. وينبغي لاحترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ضمان وصول المساعدات الإنسانية ومكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات، أن يتصدر جدول الأعمال الدولي.

وتشكل حماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة أولوية اليوم أكثر من أي وقت مضى. ويتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يأخذ الكلمة وأن يدين بشكل منهجي انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وتتسبب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في معاناة إنسانية لا تطاق وتفاقم الأزمات الإنسانية. وعندما يجري احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ، من جانب جميع الأطراف في الصراعات، يمكن أن يعمل العاملون في المجال الإنساني حتى في أكثر مسارح الحرب توترا وخطورة واضطرابا. وعندما لا يتم احترام القانون الإنساني الدولي، والعمل الإنساني القائم على المبادئ. يتم التخلي عن الأشخاص، ويفقد مفهوم الحماية معناه، وتصبح الإنسانية مدعاة للسخرية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، الدعوة بقوة وباستمرار إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى جميع أطراف النزاعات المسلحة الامتثال للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، على النحو المبين أيضا في القانون الدولي العرفي. وفي حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، تكتسي المساءلة أهمية قصوى. وتوجد حاجة إلى إجراء تحقيقات كاملة وفورية ونزيهة وفعالة، بما في ذلك من خلال استخدام المحكمة الجنائية الدولية بوصفها محكمة الملاذ الأخير.

ويجب علينا أن نواصل بذل جهودنا لضمان جعل المعونة أكثر فعالية وأكثر خضوعا للمساءلة فيما يتعلق بالأشخاص المخصصة لهم. ويكرر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مجددا التزامهم المستمر بوضع الناس في صلب العمل الإنساني. ويجب أن نعمل معا لضمان أن تحقق خطة العمل المتعلقة بالحماية نتائج، للأشخاص الأكثر ضعفا والأكثر احتياجاً. وتعد النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل غير متناسب عرضة لآثار الكوارث والنزاعات. ويتعين على العمليات الإنسانية أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والقدرات المحددة طوال دورة الاستجابة.

كما يجب أن تصبح المساعدات الإنسانية ومنظومة العمل الإنساني عموما، أكثر كفاءة من خلال تعزيز جميع الأطراف الفاعلة، بمن في ذلك الجهات المانحة ومشغلو المعونة الإنسانية. ولا يتعلق الأمر بتوفير المال، وإنما بإنقاذ الأرواح بكرامة على نحو أكثر فعالية. ولا ينبغي للأطراف المانحة مجرد الاكتفاء بتقديم المزيد، ولكن تقديم الأفضل، عن طريق إبداء المزيد من المرونة، وزيادة القدرة على التنبؤ، والتخفيف قدر الإمكان من العراقيل الإدارية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمنظمات التي تقدم المعونة مقابلة ذلك بالمزيد من الشفافية والوعي التكاليف، باستخدام أساليب المعونة الأفضل والأكثر كفاءة، والاعتراف بالمزايا النسبية المحلية والوطنية والدولية للمنظمات المنفذة لتقديم الخدمات.

ويجب تحقيق الاتساق والتعاون بين برامج وتمويل الجانبين الإنساني والإنمائي، وفقا للولايات المعنية، من أجل تحقيق النتائج المشتركة للحد من الحاجة والضعف على مدى عدة سنوات، وبناء على فهم مشترك لنقاط القوة التنفيذية وعمليات التخطيط والبرمجة لسياق كل طرف فاعل.

وأخيرا وليس آخرا، فإننا بحاجة إلى مواصلة العمل على تقليص الاحتياجات الإنسانية. وتتجلى أفضل طريقة للتعامل مع الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في معالجة أسبابها الجذرية. ويتطلب ذلك تصميما قويا على أعلى مستويات القيادة السياسية العالمية، على منع نشوب النزاعات وحلها. علينا ألا ننسى أن المساعدات الإنسانية لا يمكن أن تشكل أبدا حلا لأزمة من الأزمات. ونحث المجتمع الدولي على العمل على إيجاد حلول سياسية لوضع حد للصراعات المستمرة، ويشكل ذلك السبيل الوحيد لوضع حد للمعاناة الناجمة عنها.

وهناك حاجة أيضا إلى زيادة الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما في أضعف المجتمعات والبلدان، ودمج أحدث الإنجازات العلمية من أجل تحسين التأهب والاستجابة. ويجب أن نواصل بذل الجهود الرامية إلى بناء القدرة على التكيف، كما أكدت ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتزامات إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

ويظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجتمعة، أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في العالم. وصمد تضامن المواطنين مع المحتاجين، أمام الضائقة الاقتصادية التي عانت منها أغلب دول أوروبا. ويجري اختبارها مرة أخرى بسبب أزمة المهاجرين واللاجئين. ولا نزال ملتزمين بتوفير الحماية لأولئك الذين فروا من الاضطهاد في بلدانهم. وقمنا بتعزيز موارد المعونة الإنسانية والحماية المدنية، لمواكبة الاحتياجات المتزايدة للاجئين. وسوف نواصل تعزيز مساعداتنا الإنسانية للسكان المتضررين في بلدان ثالثة، اعتمادا فقط على احتياجاتها ونقاط ضعفها. ويتمثل هدف مساعداتنا الإنسانية في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، أينما وجدت. وسنواصل القيام بدورنا بطريقة قائمة على المبادئ، وننتظر من الآخرين الاستمرار أو الشروع في القيام بالشيء ذاته.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيكستين دو بويتسوير في (بلجيكا).

إن التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني اليوم هي تحديات هائلة. وكجمعية عامة، فإننا بحاجة إلى الإسهام في هذا العمل من خلال القرارات التي نعتمدها اليوم، عن طريق زيادة تعزيز الإطار المتفق عليه للعمل الإنساني في مشروع القرار اللاحق ١٨٢/٤٦، الذي قُدم وجرى تيسيره بمهارة، أحيانا في ظل ظروف صعبة، من جانب إحدى الدول الأعضاء في منظمتنا، وهي السويد (A/71/L.32)؛ ومن خلال التذكير بقوة بالحاجة إلى ضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة من خلال مشروع القرار الذي قدمته سلوفاكيا، بالنيابة عن ٢٨ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي (A/71/L.34)؛ ومن خلال تحسين معالجة آثار الكوارث الطبيعية، ومن خلال مشروع القرار الذي عرضته تايلند باسم مجموعة ٧٧ والصين وقام المغرب بتيسيره باقتدار (A/71/L.33) ونشكر أولا وعمر على عملهما الرائع.

إن مشاريع القرارات المتعلقة بالعمل الإنساني وغيرها من المشاريع التي ستعتمدها الجمعية العامة هنا اليوم ينبغي أن تظل تُعتمد حقاً بتوافق الآراء كشهادة على إنسانيتنا المشتركة. وبعد مرور خمسة وعشرين عاما على اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨٢/٤٦، يعد صوتنا الموحد ضروريا أكثر من أي وقت مضى. ومن هذا المنطلق، بذل الميسران قصارى جهدهما لضمان الاتفاق بحسن نية وبطريقة تتسم بالشفافية، على قرارات تعبر عن آرائنا المشتركة. ويجب علينا دعم ذلك

الجهد. ونحن مدينون للناس الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية. ونحن مدينون بذلك للناس الذين يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل إنقاذ حياة الآخرين. وهم بحاجة إلى الدعم الجماعي والقاطع وغير المشروط للجمعية العامة بأسرها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، سأعطي الكلمة لممثل اليونان بشأن نقطة نظام.

السيد كريستودوليديس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالطريقة التي أشار بها ممثل الاتحاد الروسي إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، يود وفد بلدي أن يذكر الجمعية بأنه عملا بقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) وقرار الجمعية العامة اللاحق، ٢٢٥/٤٧، المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، فسيشار إلى ذلك البلد مؤقتا لجميع الأغراض داخل الأمم المتحدة بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، إلى حين تسوية الخلاف الذي نشأ بشأن اسم تلك الدولة.

السيد إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني الإدلاء بهذا البيان، بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٠ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار وبلدي بروني دار السلام.

ونود أن نتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل بشأن الوضع الحالي لمتطلبات المساعدة الإنسانية والتوصيات المهمة وكيفية المضي قدماً في التعامل مع الأزمات المختلفة التي تواجه عالمنا اليوم. ونحيط علماً مع القلق بتزايد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة، وقد بات من الأهمية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، توفير المساعدة لأولئك البائسين ضحايا الظروف الذين يحتاجون إلى مساعدتنا.

ومنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) تواجه نصيبها من الكوارث، وبالتالي تبقى إدارة الكوارث أولوية رئيسية لمنطقتنا. وفي القمة الأخيرة للرابطة المعقودة في لاو، اعتمد قادتها إعلان آسيان واحدة واستجابة واحدة: استجابة آسيان للكوارث كوحدة واحدة في المنطقة وخارجها. والغرض من هذا الإعلان تحقيق استجابات أسرع، وتعبئة المزيد من الموارد وتعزيز التنسيق، بما يكفل استجابة إقليمية جماعية للكوارث. كما أن الإعلان الذي يقوم تنفيذه على اتفاق آسيان بشأن إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، يؤكد أن مركز تنسيق آسيان للمساعدة الإنسانية في مجال إدارة الكوارث هو وكالة التنسيق الإقليمي الرئيسية لآسيان في مجال إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ، ويؤكد أيضاً أن فريق آسيان المعني بالاستجابة لحالات الطوارئ والتقييم هو المصدر الرسمي للاستجابة لحالات الطوارئ في إطار آسيان.

وإعلان آسيان واحدة واستجابة واحدة قد وضع موضع التنفيذ مؤخراً خلال تمرين المحاكاة للاستجابة الإقليمية للكوارث وحالات الطوارئ على مستوى آسيان، الذي نظمته بروناي دار السلام ومركز آسيان للمساعدة الإنسانية، وجرى خلاله اختبار قدرات دول الرابطة للاتصالات في مجال تنسيق المساعدة من خلال الإجراء التشغيلي المعياري لآسيان للترتيبات الاحتياطية وتنسيق العمليات المشتركة للإغاثة من الكوارث والاستجابة للطوارئ في وضعية المحاكاة. وشمل التمرين أيضاً اختبار التنسيق بين الهيئات القطاعية لآسيان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتمخض عن دروس قيمة في مجال التنسيق العملياتي بين البلد المضيف والمستجيبين الدوليين.

وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى لجهود آسيان للمساعدة الإنسانية، فقد افتتحنا في وقت سابق من هذا العام مركز آسيان الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام في بنوم بنه، الذي سيكون بمثابة مركز امتياز إقليمي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لمعالجة الجوانب الإنسانية للألغام الأرضية ومخلفات الحروب من الأجهزة المتفجرة.

وما هذه إلا بعض الأمثلة لما تقوم به آسيان من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة من الكوارث لمن هم في حاجة إليها. ومنذ إرساء علاقات الشراكة في الحوار في عام ٢٠٠٦، تعاونت الرابطة والأمم المتحدة بشأن مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، والتي تبرز في خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين آسيان والأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، الذي اعتمد مؤخراً. كما تقوم آسيان بمواءمة جهودها في مجال إدارة مخاطر الكوارث مع ترتيبات التنفيذ والرصد والإبلاغ المعمول بها في أطر الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك إطار عمل سينداي للحد من أخطار الكوارث وأهداف التنمية المستدامة.

وفي وقت يعاني كثيرون من الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، تثني الرابطة على جهود الأمين العام لعقد القمة العالمية للعمل الإنساني في اسطنبول في يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو، حيث اجتمع قادة الدول الأعضاء لمناقشة كيفية إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة وسبل المضي قدماً بشأن خطة العمل من أجل الإنسانية. وفي هذا السياق، تسعى الرابطة جاهدة للاستجابة للكوارث واعتماد نهج برنامجي شامل لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه المنعة من خلال إشراك الشعوب والمجتمعات المحلية والاستثمار في التأهب المشترك وتعزيز دور المنظمات والشبكات الإقليمية والعمل كآلية عالمية لتشارك المعارف وتبادل الأفكار الإبداعية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع للعمل مع الأمم المتحدة في إطار خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة المعنية بإدارة الكوارث للفترة ٢٠١٦- ٢٠٢٠ لدعم رؤية آسيان للمجتمعات التي يمكنها الصمود أمام الكوارث والمناخ، والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وتحسين الاستجابة للكوارث الإنسانية بطريقة جماعية، على النحو الوارد في إعلان آسيان واحدة واستجابة واحدة.

ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ستبقى ملتزمة بضمان أن تظل جهودنا الوطنية والإقليمية مكملة لعمل الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وأن تسهم فيه بشكل إيجابي. وعلاوة على ذلك، ستواصل الرابطة بذل قصارى جهدها من أجل تعزيز عملنا التنسيقي وتحسينه وإعداد أنفسنا على نحو أفضل لمواجهة أي احتياجات إنسانية أو غوثية في حالات الكوارث في المستقبل.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان مشترك باسم الهند والسويد بشأن مسألة المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. وحرصاً على الوقت، سأقرأ أجزاء من بياننا المشترك.

لقد أقامت الهند والسويد شراكة قوية في إطار هذه المبادرة المشتركة لسنوات عديدة، تقاسمتا خلالها التزاماً عميقاً إزاء النظام الدولي للاستجابة الإنسانية. وحجم الأزمات الإنسانية التي تتطلب المساعدة الدولية وترامي رقعتها الجغرافية وتواترها على مستوى العالم أمر لم يسبق له مثيل. وآثار تلك الأزمات يشعر بها القاصي والداني. والنظام الإنساني الدولي لا يواكب الكثير من التحديات الماثلة في الوقت الذي تضاعفت الاحتياجات الإنسانية أربع مرات في غضون ١٠ سنوات فحسب.

والأزمات الإنسانية لها أسباب متعددة، بدءاً من الكوارث الطبيعية غير المتوقعة، إلى النزاعات المسلحة التي كثيراً ما تتمثل في حالات حروب أهلية مرتبطة بالإرهاب، إلى تفشي الأوبئة. وكل ذلك يتطلب جهودنا المشتركة لتقديم الإغاثة العاجلة لرفاقنا من الرجال والنساء الأكثر ضعفاً.

إن الإرادة الجماعية التي تجلت في العام الماضي بوضوح في وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ في صورتهما النهائية تبث الأمل في إمكانية أن يرقى المجتمع الدولي إلى مستوى التحديات المترابطة على نحو

متزايد والتي تنطوي على آثار تمسنا جميعاً. وإطار عمل سِنداي للحد من أخطار الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ هو جهد جماعي كبير للعمل صوب تحقيق أهداف الحد من آثار الكوارث على المجتمعات والاقتصادات، وبناء القدرة على التكيف من خلال تعزيز التعاون الدولي. والقمة العالمية للعمل الإنساني التي عقدت في وقت سابق من هذا العام مبادرة هامة أخرى.

إن وكالات العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب العديد من أصحاب المصلحة الآخرين، تقوم بعمل يستحق الثناء في تلبية الاحتياجات الإنسانية في سياقات مختلفة. ومع ذلك، فإن محاولات معالجة التحديات الإنسانية بكل أشكالها بنهج واحد وموحد لن تكون مجدية أو ناجعة. وتعريف التكامل وتحسين التنسيق بين مختلف الوكالات الإنسانية يحتاج دراسة متأنية. وجهود الاستجابة الإنسانية يجب أن تستند إلى السياق وأن تستفيد من القدرات المحلية.

وهناك إمكانات هائلة في تعزيز الجهات الفاعلة المحلية، التي كثيرا ما تكون في المجتمع المدني. وقد شهدنا إسهاماتها الواعدة وأحيانا البطولية في الاستجابة الإنسانية الفعالة والمبدئية.

ويقدر أن هناك حاليا أكثر من ٢٠ مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، ثلاثة أرباعهم يأتون من ١١ بلدا فقط. وتستضيف سبعة بلدان أكثر من نصف اللاجئين في العالم. وما يقارب ٩٠ في المائة من اللاجئين في العالم تستضيفهم بلدان نامية. وهذا يبين أن هناك حاجة إلى تصحيح المسار بعض الشيء، وإجراء الإصلاحات في الأمم المتحدة.

عندما تصل الاحتياجات الإنسانية العالمية إلى مستويات غير مسبوقة، فلا بد من مضاعفة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعبئة الموارد الكافية. ونؤكد على الحاجة إلى زيادة المرونة للجهات الفاعلة الإنسانية بحيث تستخدم التمويل الذي تتلقاه كي يتم إنفاق كل دولار بكفاءة ووفقا للاحتياجات الإنسانية.

نحث المانحين الجدد على الانضمام إلى الجهود الحميدة القائمة. وفي حين أن توفير التمويل الكافي للاستجابة الإنسانية لا يزال يشكل تحديا كبيرا، فإن التركيز على التخطيط طويل الأجل ضروري أيضا للمساعدة في بناء القدرة على التكيف في البلدان حيث من المطلوب ذلك. ويؤدي بناء القدرة على التكيف في نهاية المطاف إلى انخفاض الحاجة إلى الاستجابات الإنسانية واسعة النطاق.

كما تشمل المسائل المثيرة للقلق تلك المتعلقة بإمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، وبالشرائح الأكثر ضعفا في المجتمع، بمن فيهم النساء والأطفال. وهذه تتطلب اهتماما جديا. نرحب بمشروع القرار (A/71/L.34) المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، المعروض علينا لاعتماده اليوم.

وقد جرت في الآونة الأخيرة محاولات لطمس فئات المتأثرين بالأزمات، مثل اللاجئين والمهاجرين والأشخاص المشردين داخليا. وكل تلك الفئات هي فئات مميزة بفعل الأسباب التي تدفع الناس إلى ترك منازلهم. وكل إطار دولي يضعه المجتمع الدولي هو أيضا إطار مميز لفئات مختلفة، ولا سيما اللاجئون والمهاجرون. ويلزم التعاون الدولي، في ضوء الآثار المترتبة على تنقل هؤلاء الأفراد عبر الحدود. المشردون داخليا هم أولوية الولاية الوطنية ويجب أن يبقوا كذلك.

يجب أن نسلم بأن الأزمات الإنسانية أصبحت حادة وخارجة عن نطاق السيطرة في الحالات حيث تكون مستويات التنمية أقل نسبيا، مع قدرات محدودة على الاستجابة والإدارة وإعادة البناء. إن تحسين مستويات التنمية يؤدي دائما إلى جعل الأزمات أسهل إدارةً. ولذلك، فمن مصلحة الجميع – بمن فيهم مقدمو المساعدة، سواء لأغراض التنمية أو الإغاثة الإنسانية – الاستثمار في التنمية المستدامة على جميع المستويات. وهناك حاجة إلى إقامة شراكات أقوى داخل

منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية على نحو متسق.

وما فتئت الهند دائما مستعدة، في حدود قدرتها وحسب الظروف الوطنية، لتقديم المساعدة في مجالي الإغاثة والتعمير وفقا لاحتياجات وطلبات أصدقائنا وشركائنا. وفي السنوات الأخيرة، ساعدت الهند في جهود الإغاثة في عدد من البلدان، بما في ذلك، على سبيل المثال، جيرانها الذين تضرروا من الكوارث الطبيعية، مثل نيبال وسري لانكا وملديف وأفغانستان، وتلك الأبعد، مثل الفلبين وفيجي واليمن والصومال. وقد تراوحت تلك الجهود من التزويد الفوري بمواد الإغاثة إلى الإجلاء من مناطق الخطر، في حالات الطوارئ، لأعداد كبيرة جدا من الأشخاص من جنسيات مختلفة. في الشهر الماضي، استضافت الهند، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، المؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن بالحد من أخطار الكوارث الذي انعقد في نيودلهي. وفي آب/أغسطس، استضافت الهند أيضا اجتماع وزراي لإدارة الكوارث، ضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا

ولا تزال السويد أحد أكبر الجهات المانحة الإنسانية، مساهمة تقريبا في كل استجابة للأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وبوصف السويد نصيرا قويا لنظام استجابة إنسانية يستند إلى الحاجة وغير سياسي، فإنها واحدة من أكبر الجهات المانحة التي تقدم الدعم الأساسي غير المخصص إلى المنظمات الإنسانية للأمم المتحدة. والسويد هي أيضا أحد المساهمين في رسم السياسات الرئيسية للشؤون الإنسانية، ومدافع عتيد عن القانون الدولي الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وبوصف السويد الرئيس الحالي للدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ، فإنها تعزز زيادة حماية النساء والفتيات والفتيان والرجال في الأزمات الإنسانية. والسويد مساهمة منذ أمد طويل في إصلاح العمل الإنساني وأحد الموقعين المناصرين على ”الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية“ بهدف تحقيق معونة إنسانية أكثر فعالية وشفافية وشمولا للجميع.

وإذ نعمل من أجل تحسين الهيكل الإنساني الدولي، ينبغي المحافظة على أهمية مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولكي تكون المساعدة فعالة، يجب أن تُقدم بحياد، وبموافقة البلد المتضرر وبناء على طلبه. ولذلك، نعيد التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية في الأزمات تقع دائما على عاتق الدولة المتضررة.

تؤكد الهند والسويد على أن المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني توفر الأساس للمساعدة الإنسانية. وجوهر القرار ١٨٢/٤٦ هو الدعوة إلى بذل جهود جماعية من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات الإنسانية. نحن ملتزمون بصون وتعزيز احترام المبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال والتقيد بها. ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور محوري في توفير القيادة والتنسيق في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى دعم تعزيز القدرة على الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة.

فلا نتغاضين في نهاية المطاف عن جوهر ما نتكلم عنه: البشر. إن جوهر الاستجابة الإنسانية هو إنقاذ حياة البشر، وتخفيف معاناتهم والحفاظ على كرامتهم في مواجهة حالات الكوارث الطبيعية والعنف. ندعو جميع الدول إلى احترام القانون الدولي والمبادئ الإنسانية والامتثال لها. ولا تزال الهند والسويد ملتزمتين بالعمل مع جميع الأطراف من أجل معالجة التحديات الإنسانية في العالم بطريقة فعالة وشاملة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين): السيد الرئيس، بعد الإطلاع على تقرير الأمين العام (A/71/87) المعنون ”تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني“، الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦. فإنني أود أن أتقدم بالشكر للقائمين على إعداد هذا التقرير الذي استعرض بإسهاب كم ونوع الخدمات والمساعدات التي قدمتها مختلف هذه الوكالات والبرامج للشعب الفلسطيني. إننا وإذ نتفق مع الجزء الأكبر في هذا التقرير المعني بالدعم المقدم من قبل الأمم المتحدة لإغاثة الشعب الفلسطيني، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة التفريق ما بين عمليات الإغاثة التي يحصل عليها الشعب الفلسطيني وعمليات التنمية التي يطمح إليها الفلسطينيون. فالإغاثة هي فعل إنساني بحت لتلبية الاحتياجات الآنية والعاجلة والتي لا تتعدى كونها عمليات للإيفاء بأدنى متطلبات الحياة الإنسانية.

بينما نرى في عملية التنمية عمليه تراكميه تؤدي للاستقرار والتطور الشامل الإنمائي والاجتماعي والسياسي، وتهدف في النهاية إلى ضمان مستقبل اقتصادي مستقر ومستمر، تكون فيه جودة الحياة هي الغاية العظمى لنا، وليس استمرار الحياة كما هو حاصل حاليا. فالتنمية عملية استثمار في المستقبل تزيد عائداتها بتقدم الزمن ويستفيد منها كل المجتمع بشكل أكثر عمقا. وفي هذا الإطار فإننا نتقدم بالشكر الجزيل لكافة الدول المانحة وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة، على المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني عموما، وخاصة الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني تشوهات بنوية عميقة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي الممتد منذ نصف قرن، والسياسات والعراقيل التي تضعها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال أمام تطور وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

في مخالفة واضحة وصريحة للفقرة ٣٠ من خطة التنمية، ونحث الدول بقوه عن الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية

وهو الأمر الذي يحرمنا من السيطرة والتحكم بأدوات توجيه الاقتصاد الكلي، وأقصد هنا السياستين النقدية والمالية – الأداتين الرئيسيتين في التحكم وإدارة الاقتصاد الكلي والوصول إلى نقطة التوازن.

مثال واضح على التشوهات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني الهش أصلا والتي تنعكس سلبا على أدائه العام ما يحصل على المعابر والحدود البرية مع المملكة الأردنية الهاشمية هذه الأيام، والتي تسيطر عليها إسرائيل بشكل كامل. فمنذ الرابع عشر من الشهر الماضي، يخوض عمال الجمارك الإسرائيليين إضرابا مفتوحا عن العمل، الأمر الذي أدى إلى خفض حجم الصادرات من فلسطين إلى العالم الخارجي بسبة ٩٠ في المائة. وهذه فقط الخسائر المحاسبية بينما الخسائر الاقتصادية أكبر من ذلك بكثير.

لقد قدر البنك الدولي في عام ٢٠١٣ تكلفة الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة المصنفة جيم التي تحتل ٦١ في المائة من الأرض الفلسطينية في قطاعات اقتصادية محددة مفترضا أن القيود الإسرائيلية المفروضة على الاستثمار في هذه المنطقة قد أزيلت. وإن تم إزالة هذه القيود فعلا، فإن هذا من شأنه أن يساهم برفع الناتج المحلي بنسبة ٤١ في المائة أيضا وبانخفاض في العجز المالي بنسبة ٦٠ في المائة.

لقد عقدنا العزم على وضع خطة تنموية فلسطينية تغطي الأعوام من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ ننتقل خلالها من عمليات الإغاثة الحالية إلى عمليات تؤسس لتنمية حقيقية تجعلنا أكثر استقلالية عن أموال المانحين، خطة وطنية تتماشى وتتماهى كليا مع ما أقره قادة العالم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولضمان نجاحنا في تنفيذ هذه الخطة، فإننا نحثكم

جميعا على الوقوف إلى جانبنا لضمان إدراج وقبول لغة تعالج وضعنا الخاص كدولة وشعب تحت الاحتلال في كافة القرارات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا ضمانة حقيقة لعملية تنموية واعدة تؤسس لمستقبل أفضل وضمانة أكيدة لئلا يتخلف أحد عن الركب.

الصورة ليست قاتمة جدا وما زلنا وسنظل نعمل على اجتياز كل العقبات التي تواجهنا. فخلال ٢٣ عاما هي عمر اتفاقية السلام تمكنا من بناء مؤسسات حكومة وأهلية تستطيع إدارة دولة حديثة بكفاءة عالية جدا. وتمكن القطاع الخاص الفلسطيني من بناء مدينة روابي النموذجية التي زارها معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون وأعجب بها أيما إعجاب. وأنشأنا قطاعا مصرفيا مميزا بأدائه وخدماته على مستوى الإقليم وعلى مستوى العالم. وحيث تمكنا من إدارة مواردنا المائية بشكل جيد، فإن صادراتنا الزراعية وصلت إلى الأسواق الأوروبية. وفي قطاع التعليم، فإننا نقدم خدمات التعليم مجانا حتى انتهاء المرحلة الدراسية الثانوية. ونسبة الأمية لدينا هي الأقل على مستوى العالم. وقد استطاعت الحكومة الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الماضية زيادة إجمالي الإيرادات بنسبة تزيد عن ٦٠ في المائة، وخفض قيمة العجز بأكثر من ٤٠ في المائة، بالرغم من انخفاض المساعدات الخارجية بحوالي نسبة ٧٠ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية.

تسعى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) لإجراء مسح اقتصادي شامل يغطي فترة نصف قرن هي عمر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، لتقدر من خلاله الخسائر الاقتصادية التي تحملها الشعب الفلسطيني نتيجة هذا الاحتلال. وفي اعتقادي أنه في حال أنجزت الإسكوا هذا التقرير، فإن النتائج التي ستخرج عنه ستكون صادمة للجميع وستعلمون حينها أن كل ما تدفعه المنظومة الدولية للشعب الفلسطيني هو فاتورة الاحتلال الإسرائيلي، وأن الفرصة الضائعة نتيجة هذا الاحتلال على الشعب الفلسطيني أكبر بكثير مما يدفعه المجتمع الدولي لنا. وإذا انتهى الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وتمكنا من الوصول إلى مواردنا الاقتصادية وتطويرها، فإن سيكون لدينا اقتصاد قوي وقائم بذاته ولن نكون حينها بحاجة إلى كل هذا الكم من المساعدات الدولية.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): في كل عام، نجتمع معا في هذه القاعة

لننوه بالتقدم الذي أحرزناه في تعزيز التنسيق في منظومة العمل الإنساني. وترحب أستراليا مرة أخرى بإتاحة الفرصة لمشاركتنا والتزامنا بالإصلاحات الهامة التي نشأت من المنتديات المختلفة في عام ٢٠١٦، لا سيما من مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وما بعده.

ونؤيد الجهود الرامية إلى تحسين استخدام النهج الإنمائية نحو تحسين القدرة على الصمود والحد من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. كما نشجع الجهود الرامية إلى زيادة دعم القيادة المحلية والاستجابات المحددة السياق حيثما أمكن، بما في ذلك من خلال الاستثمارات المحددة الأهداف في مجال التأهب. وما انفكت تلك الجهود فعالة للغاية في الحد من الخسائر والأضرار في منطقتنا، مثل الاستجابات للإعصارين المداريين وينستون وبام في منطقة المحيط الهادئ.

وستدفع الصفقة الكبرى لزيادة البرمجة النقدية والتخطيط التعاوني المتعددة السنوات وتقييمات الاحتياجات ذات الأولوية بخطى الكفاءة والفعالية، فضلا عن زيادة الاستثمارات في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإعاقة والشمول، والابتكار، وإشراك القطاع الخاص. ولكن الكثير من هذا يشكل ترقيعا لمنظومة العمل الإنساني، بدلا من تحويلها. ويجب أن نمضي إلى أبعد من ذلك في طموحاتنا من أجل إصلاح العمل الإنساني. وعلينا أن نتخذ نهجا شاملا نحو الحفاظ على

السلام من جانب منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بمعالجة الأسباب الجذرية للتراع من أجل الحد من الاحتياجات الإنسانية. ويجب أن نستثمر في الحفاظ على السلام، والحد من مخاطر الكوارث، وتحسين الدعم للمشردين داخليا والبلدان المضيفة والتصدي لتغير المناخ، إذا كنا نأمل في الحد من تصاعد الاحتياجات الإنسانية.

وكان عام ٢٠١٦ تذكيرا مروعا بأن الأركان الأساسية للقواعد والقوانين الدولية تتعرض للتهديد والتجاهل وبأن المدنيين يدفعون الثمن بشكل غير متناسب. ويجب أن نعمل على حماية القانون الدولي ودعمه. وتساند أستراليا منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين في دعوته جميع أطراف التراعات إلى احترام السكان المتضررين وحمايتهم، من أجل استعادة الروح الإنسانية الأساسية. ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن المنع التعسفي والمتعمد لإيصال المساعدات الإنسانية عار دولي ويمكنه أن يشكل جريمة حرب.

وندين استمرار تزايد الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني، الذين يخاطرون بالفعل بحياتهم لإنقاذ الآخرين. وتشكل الهجمات العشوائية على المدنيين والحصار واستخدام التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي جرائم ويجب وقفها. وفي أغلب الأحيان تقع النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة بصورة غير متناسبة ضحايا لتلك الجرائم. وندين تلك الأعمال بأقوى العبارات.

ويبين لنا التاريخ المرة تلو الأخرى كيف أنه من الصعب منع دورات العنف في غياب العدالة. ويجب أن نعي هذا الدرس. وأستراليا ملتزمة بمساءلة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم التي ذكرتها آنفاً. والمحكمة الجنائية الدولية، محكمة الملاذ الأخير، يمكن أن يكون لها دور حاسم في هذا الصدد.

والنظام الإنساني يواجه التحديات على جبهات عدة. فمع الاحتياجات التي لم يسبق لها مثيل والموارد المحدودة، فإن المسألة هي إما الإصلاح أو الفشل. ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ذكرنا بأن السكان يجب أن يكونوا في مركز العمل الإنساني وأن اتباع نهج كلي في العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام مطلوب لمعالجة الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة التي نواجهها اليوم. وعلينا أن نتأكد من أن الاستثمارات الإنسانية والإنمائية تحقق نتائج أفضل للسكان من أجل دعم أكثر فعالية للمجتمعات المحلية.

لقد قطع المجتمع الدولي على نفسه التزامات مهمة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات والنزوح من خلال إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والاتفاق العالمي الذي سيبرم مستقبلاً (القرار ١/٧١ والمرفقات)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠. وفي عام شهد نزوحاً عالمياً ضخماً وكوارث متزايدة ترتبط بتغير المناخ وتزايد عدم المساواة، يمكن لأطر العمل تلك معالجة التحديات الكبرى التي نواجهها الآن.

وينبغي لنا جميعاً أن نلقي نظرة أخرى على ٢٠١٦ باعتباره العام الذي شهد قيامنا بإصلاح المنظومة الإنسانية، بحيث تكون الإنسانية المشتركة في المركز، بدعم من العمل الموضوعي والإرادة السياسية. والملايين من البشر الذين يعانون الأمرَّين يعتمدون علينا. وينبغي لنا الآن أن نفي بتلك الالتزامات. وأستراليا مستعدة لتلبية ذلك النداء، ونطلب من الدول الأعضاء كافة أن تنضم إلينا.

السيدة رودريغث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يجب أن تقدم المساعدة الإنسانية بناء على طلب الدولة المتضررة وبموافقتها، فهي من يقوم بالدور الرئيسي في تنسيق كل الأنشطة الإنسانية في أراضيها. وفي هذا الصدد، تقر كوبا تماما بوجاهة

المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦. ومن واجب الدول الأعضاء والأمم المتحدة كفالة تقديم المساعدة الإنسانية وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. ولذلك، فإننا نرفض ازدواجية المعايير التي تتستر بعباءة الجهود الإنسانية النبيلة. ويجب أن يحترم ميثاق الأمم المتحدة وألا تنتهك مقاصده ومبادئه أو أن يقلل من شأنها أو تقييدها أو اقترانها بشروط عند تقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإننا نرفض الموافقة على مفاهيم غامضة لا اتفاق بشأنها لتبرير تصرفات تتعارض مع مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وإلى جانب الأضرار البشرية والمادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، لا بد أن نضيف الكوارث ذات الأسباب البشرية المباشرة، مثل الجوع والفقر والحرب، والتي يجد الملايين من البشر أنفسهم بسببها في أوضاع محفوفة بمخاطر بالغة في شتى أنحاء العالم.

كما يجب تعزيز برامج التعاون الدولي ونقل الموارد والتقنيات والمعارف إلى البلدان النامية على سبيل الاستعجال من أجل استكمال قدراتها الوطنية في مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية. ولا بد لهذا التعاون الدولي أن يتم وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ودون شروط مسبقة.

وترى كوبا أن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ يجب أن تسهم في التنمية المستدامة للدولة المتضررة. ولذلك، يجب أن تعالج أيضاً الأسباب الجذرية التي تحد من قدرة البلدان على منع وتخفيف ومعالجة مختلف حالات الطوارئ الإنسانية في أراضيها، وخاصة تلك الناتجة عن عدم المساواة والنظام الاقتصادي الدولي المجحف والفقر والتخلف والتحريض الخارجي على استمرار النزاعات المسلحة. ومن المهم أيضاً التأكد من أن الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية ليس لها تأثير ضار على الالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بالأنشطة والبرامج والموارد المخصصة للتنمية.

إن تجربة الحكومة الكوبية ودورها المركزي في المبادرة بتقديم المساعدة الإنسانية للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية وتنظيمها وتنسيقها أمر معروف جيداً. وتجربتنا تبين الحاجة إلى وجود منظومة للدفاع المدني تندرج فيها كل مؤسسات المجتمع والموارد لحماية الأفراد وممتلكاتهم والبنية التحتية الاجتماعية – الاقتصادية. وكوبا تعمل على تحديث الأطر المؤسسية والتنظيمية للحد من أخطار الكوارث على المستوى المحلي كجزء من تحسين نظمها الوطنية والمحلية للإنذار المبكر وتنظيم إجراءات الاستجابة والتعافي.

ولتجربتنا فوائد ملموسة. وبالرغم من الخسائر المادية الكبيرة التي خلفها إعصار ماثيو الذي مر ببلادنا مؤخراً، تمضي جهود الإنعاش قدماً بهدوء وبكل فخر، يعززها إدراكنا أننا لم نفقد أي أرواح بشرية على الإطلاق. ونحن ممتنون للتضامن والمساعدة التي تلقيناها.

وفي ما يتعلق بالفقرة الفرعية (ب) من البند ٦٩ من جدول الأعمال، يود وفدي أن يؤكد مجدداً تأييده غير المشروط للجهود البطولية للفلسطينيين في معركتهم من أجل ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. فالشعب الفلسطيني ضحية واحدة من أطول حالات الطوارئ الإنسانية التي عرفتها المنظمة أمداً، وبالتالي فهو يقتضي اهتماماً خاصاً في هذه المناقشة. ولا بد من مضاعفة الجهود لوضع حد للظلم الذي يرتكب ضد هذا الشعب ولحل قضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك من خلال إيجاد حل عادل للوضع الصعب للاجئين.

وكوبا تؤكد مجدداً استعدادها لمواصلة تقديم دعمها للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ الأخرى، بروح التضامن والتجرد.

السيد المالكي (قطر): بداية، يطيب لي أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لرئيس الجمعية العامة على تكريس هذه الجلسة لتسليط الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، خاصة في ظل تصاعد مستويات الاحتياجات والمعاناة الإنسانية.

لقد شهد العالم خلال الأعوام الأخيرة العديد من الأزمات المطولة وأعمال العنف والنزاعات المسلحة، كما شهد كوارث طبيعية عديدة، حيث سجلت في عام ٢٠١٥ وحده ٣٤٦ كارثة الطبيعية، ذهب ضحيتها الآلاف وطالت آثارها الملايين من الأشخاص، وفقاً لتقرير الأمين العام (A/71/395) بشأن بند جدول الأعمال قيد المناقشة. وقد أسفرت تلك الظروف المعقدة عن معاناة إنسانية هائلة وتحديات عديدة متمثلة في مستويات التشرد القسري غير المسبوق وتزايد عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية، وما يضعه ذلك من عبء على كاهل الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين في الجهود الرامية للتصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية وتنسيق العمل الإنساني وتقديم المساعدة، خاصة في ظل النقص في التمويل اللازم.

ونود التنويه هنا بالدور البالغ الأهمية للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ونغتنم هذه الفرصة لنشير إلى أن دولة قطر كانت وستبقى أحد الدول الداعمة لهذا الصندوق الذي يعد أحد أنجع أدوات التمويل الإنساني العالمي. في ظل الحاجة الماسة إلى خفض المستوى غير المسبوق من الاحتياجات الإنسانية، اكتسب مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي انعقد في اسطنبول، طابعا فريدا، حيث شكل فرصة هامة للمضي قدما بإيجاد حلول جماعية للأزمات الإنسانية استنادا للمسؤوليات المشتركة للدول الأعضاء. وهنا نؤكد على ما خلصت إليه المشاورات المؤدية لمؤتمر القمة فيما يتعلق بضرورة إيجاد أسلوب جديد في العمل لا يكتفي بتلبية احتياجات الناس، وإنما يسعى أيضا إلى خفض هذه الاحتياجات عن طريق الحد من المخاطر.

حرصت دولة قطر دائما على التفاعل والتعاون مع المجتمع الدولي في مواجهة كافة التحديات التي تعيق الوصول إلى عالم آمن ومستقر، يزخر بتنفيذ الالتزامات التي توافق عليها المجتمع الدولي في كافة المجالات، ومن بينها أهداف التنمية المستدامة والالتزام بعدم إغفال أحد. ونشدد هنا بأنه لا بديل للتعاون والعمل المشترك لكي تنعم البشرية بعالم يسوده سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق النتائج الجماعية التي تقلل من الاحتياجات ومواطن الضعف والمخاطر. وإيمانا من دولة قطر بهذه الثوابت في سياستها الداخلية والخارجية، وبالنظر للضرورة الملحة لإنهاء معاناة الملايين من البشر، فلقد كنا دائما من الدول النشطة في مجال تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وذلك من خلال جهود الدولة الدبلوماسية وعلاقاتها المتميزة على المستويين الإقليمي والدولي، ودورها الفعال في التسوية السلمية للأزمات، ولا سيما في المنطقة العربية.

تقدم دولة قطر الدعم لوكالات الأمم المتحدة، وتتعاون معها في جهودها الإنسانية في قطاع غزة إدراكا منها لأهمية معالجة الوضع الإنساني في القطاع، وأثره الإيجابي في دعم الجهود الرامية لتحقيق السلام. وستواصل دولة قطر جهودها الإنسانية للوفاء بالتزاماتها في إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في القطاع. وفي هذا الإطار افتتحت مؤخرا مدارس مدينة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني المقامة على أرض مدينة حمد السكنية جنوب غزة. نجدد التزام دولة قطر بالعمل الإنساني القائم على المبادئ والنزاهة والحياد. وسنبقى شريكا حقيقيا يعول عليه في جهود الاستجابة الإنسانية من أجل عكس مسار هذا الاتجاه غير المقبول، وتحسين حياة الشعوب في جميع أنحاء العالم.

السيدة ماندلسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تعيد تأكيد

دعمها القوي لقيادة الأمم المتحدة في المساعدة الإنسانية. وسنتذكر عام ٢٠١٦ بوصفه عام الالتزام المتجدد باستجابة إنسانية كفؤة وفعالة ومنسقة تنسيقا من جانب الدول الأعضاء وقادة العمل الإنساني في الأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، واجتماع الجمعية العامة العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، ومؤتمر قمة القادة بشأن اللاجئين.

وفي إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، جددت الدول الأعضاء التزامها بحماية ومساعدة اللاجئين والمهاجرين الضعفاء في فترة شهدت تشريد أعداد لم يسبق لها مثيل. نرحب بالدعوة التي وجهها الإعلان لوضع اتفاقات عالمية تتعلق باللاجئين والهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ومع ذلك، عندما ننظر إلى الوراء إلى ٢٠١٦، تخيّم علينا أيضا ظلال عدم قدرتنا على إنهاء النزاعات والوصول إلى السكان المحتاجين في أماكن مثل سورية واليمن وحوض بحيرة تشاد وجنوب السودان. وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان هناك ما مجموعه ٦٥,٣ مليون شخص مشرد نتيجة للعنف أو النزاعات أو الاضطهاد، بالمقارنة مع ٥٩,٥ مليون شخص مشرد قبل اثني عشر شهرا فقط.

وفي هذا السياق، فإن تقديم المساعدة الإنسانية الذي يتيح لنا المجال لمعالجة الاحتياجات الأساسية والحماية، بما في ذلك التخفيف من المخاطر المرتبطة بالاتجار بالبشر، لم يكن قط أكثر أهمية. وفي الواقع، إذ يواصل النظام السوري منع الآلاف من مواطنيه من الحصول على المساعدة الإنسانية، يجري تذكيرنا بالقيود التي تواجه الجهود التي نبذلها في غياب احترام القانون الدولي الإنساني.

ترحب الولايات المتحدة بالاعتماد في وقت لاحق اليوم لمشروع القرار الإنساني الجامع (A/71/L.32)، فضلا عن مشروع القرار (A/71/L.34) المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، ومشروع القرار (A/71/L.33) بشأن الكوارث الطبيعية، ويسرها أن تشارك في تقديمهم. يمثل نص مشروع القرار الجامع خطوة إيجابية إلى الأمام من خلال تعزيز قدرة المجتمع الإنساني بغية تحسين تلبية احتياجات المساعدة الإنسانية لأكثر من ١٠٠ من مليون شخص في جميع أنحاء العالم. كما أنه يدل على عزم العديد من الدول الأعضاء على تحويل الكلمات إلى أفعال، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

ومشروع القرار الجامع يدعو الأمم المتحدة إلى تحسين التنسيق الإنساني عن طريق وضع خطط استجابة إنسانية ذات أولوية، استنادا إلى تقييم الاحتياجات. ويدعو إلى زيادة الشفافية والحد من الازدواجية في النظام وتعزيز الشراكات مع الجهات المستجيبة الوطنية والمحلية. كما يطرح طرق عمل جديدة من خلال اللغة الهامة بشأن الحد من التفكير الانعزالي في المجالين الإنساني والإنمائي، ولأول مرة، يشدد على أهمية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها العاملون في مجال تقديم المعونة.

أود أن أسترعي الانتباه تركيز مشروع القرار الجامع على احتياجات الأشخاص المشردين داخليا، الذين يمثلون أكثر من ثلثي الذين شردوا قسرا في جميع أنحاء العالم. ويجدد النص الدعوة إلى الحكومات التمسك بالمسؤولية عن توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا واللاجئين، وإيجاد الحلول الدائمة وزيادة تعزيز جهود الاستجابة الدولية. كما يسترعي انتباهنا إلى أهمية دعم المجتمعات المحلية التي تستضيف المشردين داخليا واللاجئين. ومشروع القرار الجامع يؤكد أن القانون الدولي الإنساني ينص على حماية المدنيين في جميع النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. ويؤسفنا أن سورية كسرت الصمت بعد المفاوضات المكثفة والشفافة والشاملة للجميع التي شارك فيها وفدها. إن العرقلة الخطيرة في اللحظة الأخيرة

تتعارض مع روح المناقشة المفتوحة والحلول التوفيقية، التي تمثل جزءا ثابتا من أساليب عمل هذا الجهاز، في وقت حيث فقدت سورية قد فقدت مصداقيتها عن طريق شن حملة تشمل عمليات حصار، وعرقلة للمعونة الإنسانية، والقصف العشوائي للمناطق المدنية واستخدام البراميل المتفجرة.

كما ندرك الإسهام الحيوي لمشاريع القرارات المتعلقة بالسلامة والأمن والكوارث الطبيعية في الإطار العام لتقديم المساعدة الإنسانية. وقد تواصلت زيادة المخاطر التي تهدد سلامة ورفاه الرجال والنساء الشجعان العاملين على الخطوط الأمامية لمساعدة المحتاجين، لا سيما الموظفين المحليين والوطنيين، وقد اتسم عام ٢٠١٦ بالهجمات على قوافل الإغاثة والمرافق الطبية، فضلا عن الأعمال الوحشية المتمثلة بالاعتداء الجنسي على العاملين في مجال تقديم المعونة.

وفي هذا السياق، فإن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حماية عمال الإغاثة في الخطوط الأمامية ما زالت تكتسي أهمية، وإن تركيز مشروع القرار A/71/L.34 والإضافة ١ الملحقة به على مسؤوليات جميع الأطراف في النزاع المسلح بموجب القانون الدولي الإنساني عن توفير الحماية، لم تكن قط أكثر أهمية مما هي عليه الآن. وبالمثل، فإننا نجدد التزام الولايات المتحدة، في إطار شراكة وثيقة مع المجتمع الدولي بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، بالعمل مع المجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني من أجل الاستعداد لمخاطر الكوارث الطبيعية والاستجابة لها والحد منها، من خلال مساعدتنا الإنسانية والإنمائية. ونرحب باعتماد مشروع القرار في هذا الصدد في وقت لاحق اليوم.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء في ٢٠١٧ لمواصلة تحسين التخطيط والمساعدة الإنسانية، والعمل بلا كلل من أجل دعم القانون الدولي الإنساني في جميع النزاعات المسلحة. وبينما نفكر في الحاجة الهائلة إلى الدعم المالي، على النحو المبين في النداء الإنساني العالمي لعام ٢٠١٧، نحث جميع الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء في النداءات الإنسانية التي تطلقها الأمم المتحدة وفي وكالاتها الإنسانية، فضلا عن المنظمات الإنسانية الدولية الرئيسية الأخرى. نشكر الأمين العام بان كي – مون على قيادته المتميزة في مجال الشؤون الإنسانية خلال فترة ولايته، ونتطلع إلى تقديم الدعم لأنطونيو غوتيريش وهو يفتح فصلا جديدا في تاريخ الأمم المتحدة بخصوص توفير الأمل والحماية وتقديم المساعدة إلى المحتاجين.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تتشابك التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، والنزاعات التي طال أمدها، والنزاعات الإقليمية في بعض المناطق، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ وأزمات الغذاء وقضايا اللاجئين والمهاجرين والتحديات العالمية الأخرى لتتصدر المشهد في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى وضع إنساني دولي قاتم على وجه العموم. ولا بد من توحد المجتمع الدولي وبناء توافق في الآراء ومعالجة الأعراض والأسباب الكامنة وراء المشكلات على السواء واتخاذ تدابير فعالة للاستجابة لهذا الوضع الإنساني الذي يزداد خطورة. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تؤكد على النقاط التالية:

أولاً، إن احترام القانون الدولي والقواعد التي تنظم العلاقات الدولية شرط أساسي للحصول على مساعدة إنسانية ناجعة. وفي تقديم هذه المساعدة، لا بد من الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، مع الامتثال الصارم لمبادئ الإنسانية والحياد والموضوعية، كما يجب احترام سيادة البلدان المتلقية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. ولا بد أيضاً من الامتثال للقانون الدولي وقوانين البلدان المضيفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لحل النزاعات سلميا باستخدام الوسائل الدبلوماسية وتجنب تسييس المسائل الإنسانية والالتزام بالطابع غير العسكري للمساعدة الإنسانية.

ثانياً، إن مساعدة البلدان النامية في تنميتها وسيلة أساسية للحد من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. فالكثير من المشاكل في عالمنا اليوم ترجع أسبابها إلى الفقر والتخلف وينبغي حلها جذرياً من خلال تعزيز التنمية. وفي حين يسعى المجتمع الدولي إلى الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية القصيرة الأجل، ينبغي له تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو مشترك من أجل تحقيق التنمية. وينبغي عدم زيادة الموارد الإنسانية على حساب الموارد المكرسة للتنمية. وعلى الدول المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بشكل فعال فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي لها أن تعزم على زيادة دعمها للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً في مجالات رأس المال والتكنولوجيا وبناء القدرات بغية مساعدة البلدان النامية على الشروع في مسار نحو تحقيق السلم والاستقرار والتنمية والازدهار بصورة دائمة.

ثالثاً، هناك عوامل مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي أدت إلى تفاقم مخاطر الكوارث الطبيعية وزادت من ضعفنا في مواجهتها. وفي الوقت نفسه، فإن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حسن كثيراً من قدرتنا على الوقاية من الأحداث الوخيمة والاستجابة لها. ومن خلال العمل في ظل الاحترام الكامل لوضع البلدان المتضررة من الكوارث ولاحتياجاتها، واستخدام وسائل مثل زيادة الاستثمار في التكنولوجيا والمعارف ونقلها إلى البلدان النامية وتعزيز تشييدها لبنيتها التحتية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز قدرات البلدان التي تواجه الكوارث لإدارة مخاطرها وبناء القدرات للوقاية من تلك الكوارث والحد منها والاستعداد للاستجابة لها، وكذلك العمل على بناء القدرة على الصمود في مواجهتها.

رابعاً، إن كفاءة تشغيل المنظومة الإنسانية للأمم المتحدة ضمانة هامة لإيصال المساعدة الإنسانية على نحو فعال. وبموجب ولايته، ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يواصل القيام بدوره المهم في تنسيق تلك المساعدات وإرساء الشراكات التعاونية التي تقودها الدول الأعضاء وتحسينها، وضمان مشاركة جميع البلدان على قدم المساواة وتعزيز تمثيل البلدان النامية وصوتها في الشؤون الإنسانية الدولية. وتقديم المساعدة الإنسانية ينبغي أن يستند إلى الاحتياجات والأولويات الفعلية للحكومات والشعوب المتلقية، بغية تعزيز التآزر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

والصين تولي أهمية كبرى للمساعدة الإنسانية الدولية، وتشارك في هذا المجال بفعالية. وقد قدمنا مساعدات إنسانية طارئة لعشرات البلدان في السنوات الأخيرة، وفي حدود قدراتنا، سنستمر في المشاركة بفعالية في توفير المساعدة الإنسانية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف وتقديم مساهمات جديدة على صعيد الشؤون الإنسانية الدولية. إن الصين بلد يعاني من وقوع الكوارث الطبيعية بصورة متكررة. وبينما تواصل الحكومة الصينية العمل لزيادة قدراتها على التصدي للكوارث، فإنها تشارك مشاركة فعالة في التعاون الدولي من أجل الحد من الكوارث. وقد أنشأنا وطورنا آليات للتعاون الدولي للحد من الكوارث، كما أن الصين مشارك رئيسي في البرامج الدولية للحد من الكوارث وتقديم المساعدة. وستواصل الصين العمل على تعميق التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي لبناء التآزر مع المجتمع الدولي، وذلك بهدف تعزيز قدراتنا معاً للوقاية من الكوارث والحد منها والإغاثة.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في عالمنا اليوم أكثر من ١٣٠ مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية. وهذه مشكلة ضخمة للغاية، والمعاناة الإنسانية في يومنا هذا أكبر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لا بد أن تتعاون الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

وكل الوكالات المعنية في تنسيق استجابة إنسانية فعالة لكي يتسنى لنا تقديم خدمات أفضل للناس في جميع أنحاء العالم. وفي هذا العام، اجتمع قادة العالم في اسطنبول في أول قمة عالمية للعمل الإنساني، حيث تم تحديد المسار صوب استجابة جماعية للتحديات الإنسانية في المستقبل. وقد آن الأوان لتنفيذ ما اتفقنا عليه جميعاً.

لقد كان ٢٠١٦ عام أزمات إنسانية مدمرة – حيث تخللته النزاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة والاقتتال الطائفي – وقد خلفت ملايين القتلى وملايين آخرين في ظروف صعبة، يفتقرون إلى أي وسيلة لتلبية أبسط الاحتياجات الإنسانية.

وبينما أتكلم الآن، فإن سوريا ما زالت تنزف. والعنف الذي يمارسه نظام الأسد الذي يعتدي بوحشية على شعبه مستخدماً أسلحة تقليدية وغير تقليدية، أغرق البلد في أسوأ أزمة إنسانية في تاريخ الشرق الأوسط. وهذه المذبحة قد أودت بحياة أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، بينهم عشرات الآلاف من الأطفال، وتشرد بسببها نصف الشعب السوري تقريباً. والوضع أخطر ما يكون في حلب، حيث أدى انهيار البنية التحتية وعدم توفر المؤن الأساسية، بما فيها الأغذية والمياه والأدوية، إلى كارثة إنسانية لا يمكن تخيل نطاقها. ومع اقتراب فصل الشتاء، فإن الوضع في حلب المدمرة يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة.

وفي اليمن، البلد الذي دمرته الحرب، نشهد تدهوراً مستمراً في واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. وما زالت الهجمات المتواصلة والعشوائية التي تشنها قوات التحالف الذي تقوده السعودية والمتمردون الحوثيون الذين تدعمهم إيران تحصد الضحايا من السكان المدنيين. والأرقام مذهلة. إن ٨٠ في المائة من سكان اليمن – حوالي ٢١ مليون شخص – في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية اليوم.

أما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد طال أمد النزاع لثلاث سنوات وتأثر به كل السكان تقريباً، وترك نحو ٢,٣ مليون شخص، أي أكثر من نصف السكان، في حاجة ماسة للمساعدة.

وفي حين يستمر الإنسان في التسبب في البؤس، للأسف، فإن الطبيعة لا تستريح. والكوارث الطبيعية ما زالت تضع الملايين في المخاطر كل عام. ولئن كنا لا نستطيع التحكم في الطبيعة، يمكننا، بل وينبغي لنا، الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة الكوارث قبل وقوعها والاستجابة بسرعة وكفاءة لدى وقوعها. وقد أثرت ظاهرة النينيو مؤخراً على أكثر من ٦٠ مليون شخص في شتى أنحاء العالم، وهناك مجموعات هشة كثيرة من بين الأكثر تضرراً، بما في ذلك النساء والأطفال وذوي الإعاقة. ومما يدعو للقلق انعدام الأمن الغذائي المرتبط بفشل المحاصيل والجفاف الذي ينتظر أن يبلغ ذروته خلال عام ٢٠١٧. وفي هايتي، ترك إعصار ماثيو أكثر من ١٧٥ ٠٠٠ شخص بلا مأوى، في حين تقدر الأمم المتحدة أن ١,٤ مليون من سكان هايتي على الأقل يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وأثر ذلك أيضا على قدرة البلد على الاستجابة لتفشي وباء الكوليرا، الأمر الذي قد يزداد سوءاً بعد أن دمر الإعصار الكثير من مراكز العلاج.

ولطالما التزمت إسرائيل منذ قيامها بتقديم المساعدة الإنسانية، أينما ووقتما طُلبت.

اعتمدت دولة إسرائيل عام ١٩٥٨، برنامج المعونة الإنسانية الرسمية بوصفه العنصر الأساسي في الجهود التي يبذلها البلد في مجال التعاون الدولي. وفي الوقت الحاضر، كثيرا ما يُطلب إلى إسرائيل إرسال المعونة في أعقاب الزلازل والفيضانات والمجاعة والكوارث الطبيعية الأخرى. وفي أعقاب الأعاصير المدارية المدمرة التي ألحقت أضرارا جسيمة بفيجي في وقت سابق من هذا العام، كانت إسرائيل من بين أوائل البلدان التي أرسلت بعثة معونة لإعادة بناء القرية النائية

فوما التي كانت قد دُمرت في العاصفة. وفي هذا الصيف، قدمت (MASHAF)، وهي الوكالة الإسرائيلية للتعاون والتنمية الدوليين، معدات الحماية الطارئة إلى الكاميرون للمساعدة على مكافحة انتشار وباء إنفلونزا الطيور الذي تأثر به البلد. وفي نيسان/أبريل، وعقب الزلزال المدمر الذي وقع في إكوادور، أرسلت (MASHAF) المعونة واللوازم الطبية إلى المناطق المتضررة. وأنشأت مجموعة من الأطباء الإسرائيليين عيادة متنقلة في كانوا، وهي واحدة من أشد المناطق تضررا في مقاطعة مانابي.

إن التصدي للتحديات الإنسانية اليوم يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة. في هذا الصدد، تثني إسرائيل على العمل الهام الذي تقوم به المنظمات الإنسانية غير الحكومية في جميع أنحاء العالم. وأحدها (IsraAID) وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية ملتزمة بتوفير الإغاثة المنقذة للحياة والدعم طويل الأجل في حالات الكوارث. ولأكثر من عقد من الزمن، شاركت أفرقتها الطبية المهنية، وفرقها في مجالي البحث والإنقاذ، وخبراؤها المعنيون بما بعد الصدمات، ومسؤولوها في مجال التعبئة المجتمعية، على الخطوط الأمامية لكل استجابة إنسانية رئيسية تقريبا في القرن الحادي والعشرين. وهذه الجهود تمثل روح شعبنا وطابع أمتنا.

وكما شهدنا مرارا وتكرارا، فإن الازدهار الاقتصادي والتنمية يؤديان إلى الاستقرار، والاستقرار يؤدي إلى الأمن. لذلك يصب رفاه الشعب الفلسطيني ونموه الاقتصادي في مصلحة إسرائيل المباشرة، وإسرائيل شريك ملتزم على هذا المسار. وعلى الرغم من حملة الهجمات الإرهابية على الإسرائيليين التي ظلت مستمرة منذ أكثر من قرن، وزادت في العامين الماضيين، وبالرغم من التهديدات المستمرة التي يتعرض لها مواطنونا بفعل الهجمات الصاروخية من غزة الخاضعة لسيطرة حماس، فإننا نواصل جهودنا الرامية إلى تحسين رفاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وفي يهودا والسامرة، وفي قطاع غزة. لذلك، أود اليوم أن أتشاطر مع الجمعية بعض الحقائق التي لا تسمع في هذه القاعة إلا نادرا.

وتتعاون إسرائيل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في تيسير إعادة إعمار غزة من خلال آلية إعادة إعمار غزة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، سمحت إسرائيل بدخول أكثر من ٦ ملايين طن من مواد البناء إلى قطاع غزة. وفي كل يوم، تمرُّ ٨٠٠ شاحنة من معبري كرم أبو سالم وإيريز إلى القطاع. وإذ نتكلم، تستثمر إسرائيل الملايين من الدولارات من أجل رفع تلك القدرة إلى ١ ٠٠٠ شاحنة يوميا. وقد تم تحديد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية، وهناك مئات المشاريع العامة، بما في ذلك المدارس والعيادات والمساجد والمتنزهات، التي هي على وشك الإنجاز. تعمل إسرائيل أيضا على معالجة الاحتياجات الحيوية من الطاقة والمياه في قطاع غزة. وأقرت الحكومة تشييد خط كهربائي عالي الفلطية سيزود غزة بـ ١٠٠ ميغاواط إضافية من الكهرباء بمجرد بدء تشغيله. في الأجل القريب، سنضخ أيضا كمية إضافية من المياه إلى شبكة المياه في قطاع غزة مقدارها ١٠ ملايين متر مكعب، مما سيضاف فعليا كمية المياه الصالحة للشرب الموردة حاليا إلى قطاع غزة.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود، تتم إعاقة كامل عملية إعادة إعمار غزة باستمرار بسبب الأعمال التي تقوم بها حماس، المعترف بها دوليا كمنظمة إرهابية. وتصادر حركة حماس بانتظام الموارد المخصصة للاحتياجات الإنمائية الإنسانية لسكان قطاع غزة وتحولها وتهربها وتعيد استخدامها حسب أولوياتها ألا وهي حفر أنفاق الإرهاب وبناء معسكرات التدريب وصنع الصواريخ. وهذه المنظمة معروفة بأنها استغلت الوكالات الإنسانية لتحويل مواد من أجل تعزيز قوتها العسكرية، ومع ذلك تحجم الكثير من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة

– وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هي أحد الأمثلة – عن إلقاء اللوم على حماس، وفي كثير من الأحيان حتى عن ذكر اسمها.

ويبدو أن إصدار الإعلانات السياسية وانتقاد جانب واحد فقط، هو دائما أسهل من التركيز على المهام الإنسانية التي تواجهنا. وتنظر إسرائيل بأقصى قدر من التصميم إلى استغلال المنظمات غير الحكومية والصناديق الدولية الحسنة النية كقنوات لدهاليز الإرهاب. ينبغي أن يكون واضحا أنه، بينما نعمل من أجل إنعاش غزة، من الضروري أن يكون هناك عدم تسامح إزاء أي نوع من الاعتداء، وعدم تسامح مطلق مع الإرهاب، وعدم تسامح مطلق مع تمويل الإرهاب، وعدم تسامح مطلق مع العنف.

لقد شهدنا هذا العام توقيع اتفاق رئيسي لحل منازعات دامت عقدا من الزمن بشأن دَين السلطة الفلسطينية لشركة كهرباء إسرائيل. وهو يمثل إنجازا سيكفل الإمداد المستمر بالكهرباء إلى السكان الفلسطينيين والتسديد الكامل للاستهلاك في المستقبل، وسيعيد مسؤولية إدارة سوق الكهرباء الفلسطيني إلى السلطة الفلسطينية. ويدل هذا الإنجاز الهام على الإمكانات الكبيرة للحوار الثنائي المباشر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية دون شروط مسبقة.

وإذا كانت الجمعية تستغرب لأنها لم تسمع عن ذلك الإنجاز الذي حققه الجانبان، فذلك لأن الأخبار الإيجابية ليست جزءا من الخطاب المناهض لإسرائيل الذي يروج له أحيانا في الأمم المتحدة. وفي الواقع، تم عمدا حذف أي ذكر له من أحد القرارات التي اعتمد هنا مؤخرا. ومع ذلك، تظل إسرائيل ملتزمة بتوفير المعونة الإنسانية وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ولكن الجهود الإنسانية وحدها لن تجلب السلام والرخاء، لا للإسرائيليين ولا للفلسطينيين. وندعو السلطة الفلسطينية إلى اتباع نهج بناء وقبول نداءاتنا المتكررة باستئناف المفاوضات المباشرة.

فالتلمود يخبرنا إنّ من ينقِذ حياة واحدة هو كمن أنقذ العالم بأسره. فلنواصل إنقاذ الحياة بعد الحياة، حتى يصبح العالم بأسره أكثر أمنا وأكثر سلاما. إن تكلفة اتخاذ الإجراءات باهظة، ولكن ثمن التقاعس عن اتخاذها أكبر بكثير. ويجب أن نستمر في تكوين الشراكات العالمية من أجل معالجة وتخفيف ومنع الأزمات الإنسانية في المستقبل في جميع أنحاء العالم.

السيد الجارالله (الكويت): يطيب لوفد بلادي وهو يشارك في مناقشة هذا البند الهام، أن يعرب عن عميق تقديره للدور الذي يقوم به السيد ستيفن أوبراين وكيل الأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية، ولجميع العاملين في هذا المجال لما يقدمونه من جهود مقدرة في دعم العمل الإنساني الدولي وتنسيق الجهود الدولية في مجال المساعدات الإنسانية. كما نرحب في هذا الصدد بجميع القرارات المطروحة في هذا البند والرامية إلى تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدات الغوثية، إضافة إلى اطلاعنا باهتمام بالغ على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة (A/71/395) في الوثائق المعروضة أمامنا اليوم.

يؤكد وفد بلادي على أهمية القمة الإنسانية العالمية الأولى التي عقدت في إسطنبول خلال شهر أيار/مايو الماضي والتي تمثل مرحلة هامة في مسار عملنا الجماعي الإنساني، وركيزة أساسية لتعزيز الجهود الدولية المشتركة للتصدي لما يواجهه العالم من عقبات ومخاطر ولإيجاد السبل الخلاقة للتغلب عليها. ونؤكد في هذا السياق على ما تضمنه تقرير الأمين العام في الوثيقة (A/71/353) من ضرورة العمل وبشكل مشترك لكل من الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية، وبالمسؤوليات الخمس الأساسية التي وردت في تقرير الأمين العام المعنون ”إنسانية واحدة – مسؤولية مشتركة“.

اطلع وفد بلادي بكثير من الاهتمام على ما ورد في تقرير الأمين العام (A/71/336) المتعلق بأنشطة الصندوق المركزي

لمواجهة الطوارئ لعام ٢٠١٥، ونثمن ما يقوم به الصندوق من دور فعال في تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية، وتقديم الإغاثة لمختلف المناطق التي تتعرض للكوارث الطبيعية والأزمات، وما يتطلب ذلك من أهمية لمضاعفة جهود المجتمع الدولي وتوسيع قاعدة المانحين. وانطلاقا من إدراك دولة الكويت بأهمية الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في توصيل المساعدات إلى المناطق المنكوبة على وجه السرعة، والرغبة في دعم جهود الاستجابة الإنسانية متعددة الأطراف، فقد بادرت دولة الكويت بزيادة مساهمتها للصندوق في عام ٢٠١٤ إلى مليون دولار كمساهمة سنوية طوعية، إيمانا بأهمية دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثة الطارئة.

وأود أن أشير إلى ما ورد في تقرير الأمين العام (A/71/87)، بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، حول أهمية دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية والمشاركة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ لدعم البرامج المصممة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني الشقيق واحتياجات إعادة الإعمار في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما أشار إليه التقرير من خسائر غير مسبوقة نتيجة للدمار الذي خلفته الاعتداءات الإسرائيلية.

وإذ يؤكد وفد بلادي على ضرورة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، فإننا نشدد على أهمية مواصلة التحرك الجاد للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للامتثال لقرارات الشرعية الدولية وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه السياسية المشروعة والاعتراف بدولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية .

ويعرب وفد بلادي عن قلقه الشديد إزاء ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة وما يتعرض له الموظفون الدوليون من تحديات وتهديدات أمنية في بيئات اتسمت بالنزاعات المسلحة وانعدام الاستقرار وانتشار التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب. ونشدد في هذا السياق على ضرورة تعاون المجتمع الدولي والحكومات المضيفة لضمان حماية أولئك الموظفين وكفالة سلامتهم ومساعدتهم على أداء واجبهم الإنساني.

ودولة الكويت تؤمن بأهمية العمل الدولي المشترك وضرورة تعزيزه. كما أن التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم لا يمكن لدولة أو مجموعة من الدول التصدي لها، بل يتطلب ذلك جهداً جماعياً ومسؤولية مشتركة. وقد حرصت بلادي منذ استقلالها على تقديم المساعدة الإنسانية للدول المحتاجة كافة، بغض النظر عن التقسيم الجغرافي أو الديني أو الإثني. كما واصلت جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة الدولية الإنسانية للدول والشعوب المتضررة ليتخطى إجمالي ما قدمت من مساهمات في المجال الإنساني فقط خلال السنوات الخمس الأخيرة أكثر من بليوني دولار.

وتفخر دولة الكويت بتصدرها للمرتبة الأولى العالمية للسنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في تقديمها للمساعدات الإنسانية بالنسبة لإجمالي الدخل القومي، وذلك وفقاً لعدد من الإحصاءات الدولية، إضافة إلى تصدرها قوائم الدول المانحة في المساهمة في مختلف الأزمات التي تواجهها منطقتنا، لا سيما في فلسطين وسوريا واليمن والعراق. وكل تلك الجهود منحت الكويت لقب مركزٍ للعمل الإنساني، وتسمية صاحب السمو أمير دولة الكويت قائداً للعمل الإنساني، وذلك تقديراً من منظمة الأمم المتحدة وتوثيقاً مستحقاً للدور الإنساني والإغاثي الذي امتازت به دولة الكويت، حكومة وشعباً، على مر التاريخ. كما لم تغفل بلادي الجانب التنموي الذي حيث استمرت خلال السنوات الماضية في تقديم مساعدات تنموية بلغت نسبتها ٢,١ في المائة

من إجمالي الناتج المحلي، أي أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دولياً. كما خصصت ١٥ بليون دولار للسنوات الخمس عشرة المقبلة تقدم كقروض ومنح ميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية في الدول النامية وأقل البلدان نمواً.

ختاماً، يؤكد وفد بلادي على أهمية العمل الجماعي الدولي المشترك وعلى استمرار منظمة الأمم المتحدة باعتبارها المكان الأنسب للعمل الدولي المتعدد الأطراف لتحقيق مقاصدنا وتلبية تطلعاتنا ولمتابعة وتقييم ما تم إحرازه من خطوات لمعالجة الأزمات الإنسانية حول العالم لما تشكله من تحدٍ كبير إزاء تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد تسمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): خلال العقد الأخير، شهد المجتمع الدولي أزمات إنسانية لا مثيل لها في نطاقها وتعقدها، إلى جانب الحاجة المتزايدة للاستجابات الفورية لحالات الطوارئ. وعام ٢٠١٦ مثال حي على متطلبات التمويل الإنساني العالمي، الذي تجاوز ٢٢ بليون دولار، لتلبية احتياجات ما يقرب من ١٠٠ مليون شخص، منهم أكثر من ٦٥ مليونا أرغموا على ترك ديارهم. وتلك الظروف تستلزم تسريع الجهود المشتركة من أجل انتقال أكثر سلاسة من الإغاثة إلى التعافي والتنمية، وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والموضوعية والتكافل.

وأوكرانيا تقدر كثيراً عمل وكالات وشركاء الأمم المتحدة في العمل الإنساني من أجل تحسين قدرات الاستجابة الإنسانية، وتعزيز منعة المجتمعات المحلية المتضررة واستعادة اعتمادها على الذات. ونؤكد على أهمية التقارير والقرارات ذات الصلة الرامية إلى تشكيل إطار عمل عالمي لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ.

وثمة أمثلة صارخة للأحداث الوخيمة التي شهدها عام ٢٠١٦، منها إعصار ماثيو الذي اجتاح هايتي وجزر البهاما وكوبا؛ والكوارث الطبيعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والنزاعات التي طال أمدها في سوريا وجنوب السودان واليمن؛ إلى جانب الظواهر المناخية القاسية التي تسببها ظاهرة النينيو. وكلها تشير إلى الأهمية القصوى لتعزيز تمويل الجهود الرامية للتغلب على آثار تلك الكوارث، ولا سيما من خلال الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة، ثمة حاجة إلى زيادة تمويل الصندوق لتيسير اضطلاعه بولايته بتقديم المساعدة الإنسانية في وقتها المناسب وعلى أساس الاحتياجات الفعلية، تمشياً مع الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود في اسطنبول هذا العام.

وفي حين تتفق أوكرانيا مع الرأي القائل بأن السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تقديم المساعدة الإنسانية، فإن التحديات الإنسانية الجسيمة التي واجهتنا تبين أن التعاون الدولي لا غنى عنه في الحالات التي تفوق القدرات الوطنية للتصدي. لذلك، تدعو أوكرانيا إلى مواصلة وتعزيز الدعم الدولي لجهود بناء قدرات الدول، عند الطلب. ولتعظيم الفائدة، ينبغي ألا تقتصر المساعدة الإنسانية على تلبية الاحتياجات، وأن تشمل معالجة العوامل المسببة للهشاشة.

ونحن نتشاطر أيضاً الفكرة الداعية إلى إنشاء نظام مشترك يربط بين وكالات المعونة الإنسانية وهيئاتها في جميع أنحاء العالم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تحسين الاتصالات بينها ومساعدتها على تحقيق الكفاءة في تقديم المساعدة للسكان المتضررين في وقت قصير. وهذا النظام من شأنه أن يسهل إلى حد كبير عمل الأفراد العاملين في المجال الإنساني على مستوى العالم.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد على مسؤولية الدول الأعضاء عن ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني. ولذلك، فإننا نؤيد تماماً فكرة تعزيز التعاون بين البلدان المضيفة والأمم المتحدة بهذا الشأن. ويتعلق الأمر أيضاً بتعزيز الوصول الآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني إلى السكان المتضررين، ولا سيما في حالات النزاع المسلح.

إن أوكرانيا، بدورها، تواجه تحديات إنسانية هائلة جراء العدوان الروسي. وأدى ذلك إلى زيادة عدد الأشخاص المشردين داخلياً في أراضي أوكرانيا إلى قرابة ١,٨ مليون شخص. وحكومة أوكرانيا تبذل قصارى جهدها لمواصلة الاستجابة لذلك التحدي، على الصعيدين المؤسسي والتشريعي. وقد أنشئت آليات للتنسيق واعتمدت تشريعات جديدة بشأن المشردين داخلياً واتخذت القرارات ذات الصلة، بغية تيسير وصول النازحين إلى معاشاتهم التقاعدية والخدمات الاجتماعية والرعاية الطبية وفرص العمل والتعليم.

وقد شهدنا المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة المقدمة للآلاف من الأوكرانيين من المناطق المتضررة في الجزء الشرقي من البلاد، وتوفير الأغذية والمؤن والمساعدات الطبية منذ بداية الأزمة.

ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الثلاثين للكارثة النووية في تشيرنوبيل. كانت تلك المأساة المقيتة أسوأ حادث تشهده محطة للطاقة النووية في التاريخ من حيث التكلفة والخسائر. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بذلت جهود جادة من أجل استعادة عافية المجتمعات المتضررة والاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي، وكلها ترتكز على نهج التنمية. وبغية خفض التلوث النووي الناجم عن كارثة تشيرنوبيل، انتهت أوكرانيا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، من تركيب المظلة المقوسة أعلى محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. ونود أن نتوجه بالشكر للشركاء الدوليين الذين ساهموا في التمويل وساعدوا في إنجاز ذلك المشروع.

وأود أن أختتم بياني بالقول الإنكليزي المأثور: الصديق وقت الضيق هو الصديق بحق. لذلك، علينا ألا ندع البلدان الأخرى تواجه التحديات الجسيمة وحدها. ينبغي أن نستجيب لها كعالم متحد.

السيدة شوالجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الجزء الإنساني من الجمعية العامة هو في العادة فرصة للدول الأعضاء للتأمل في التحديات الإنسانية لعام مضى والإعراب عن الأمل في العام التالي. وإذا نظرنا إلى عام ٢٠١٦، من الصعب أن نكون متفائلين. وكما أشار آخرون صباح هذا اليوم، فإن الاحتياجات الإنسانية التي تواجه العالم اليوم أكبر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. والنداءات الإنسانية تتعالى أكثر من أي وقت مضى، تماماً مثلما تتزايد انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

إن كانون الأول/ديسمبر يمثل الشهر الأخير في فترة عضوية نيوزيلندا الحالية في مجلس الأمن. ولو استخدمنا عدسة إنسانية، فقد هيمن النزاع في سوريا على فترة ولايتنا. فلم يحصد أي نزاع آخر مثل تلك الحصيلة من الضحايا من السكان المدنيين. وتتملكنا خيبة أمل مريرة جراء عجز مجلس الأمن هذا الأسبوع عن اعتماد مشروع قرار كان من شأنه خفض حدة القتال والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من المدنيين المحاصرين في حلب هم في أشد الحاجة إليها. مشروع القرار – الذي قدمته مصر وإسبانيا ونيوزيلندا – في رأينا، كان يمثل استجابة الحد الأدنى ذات المصداقية من جانب المجلس. وحق النقض الذي استخدم يوم الاثنين (انظر S/PV.7825) بين بوضوح أن المكاسب العسكرية تُحب الحفاظ على حياة الرجال والنساء والأطفال. ومع ذلك، فإننا لم نستسلم. ستواصل نيوزيلندا عملها في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة لحماية المدنيين السوريين وإيجاد حل لما أصبحت أخطر وأعقد كارثة إنسانية في عصرنا.

لقد شعرنا بخيبة أمل عميقة جراء تسييس المفاوضات الإنسانية الجامعة. وعدد ضئيل من الدول الأعضاء الذي عارض صيغة الإعراب عن القلق إزاء عرقلة أطراف النزاع المسلح لوصول المساعدات الإنسانية. واستخدمت أيضاً أساليب غير بناءة في التفاوض، مثل استخدام إجراء الموافقة الصامتة لانتزاع تنازلات. ولئن كان تحقيق التوافق من الأهمية

بمكان، نعتقد أننا ندفع ثمناً باهظاً بشكل متزايد مقابل تلك التنازلات. وهذا صحيح خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمسألة ملحة مثل تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة حين تكون هناك أصوات كثيرة مؤيدة وأصوات قليلة للغاية معارضة.

في أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وكانت هذه المرة الأولى التي يجمع فيها المجلس على إدانة شديدة لاستهداف المستشفيات والعاملين في مجال الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة. وقد اتخذ هذا القرار التاريخي برعاية نيوزيلندا وأربعة آخرين من الأعضاء المنتخبين في المجلس – إسبانيا ومصر وأوروغواي واليابان. ونحن فخورون بالعملية الشاملة التي أدت إلى اتخاذه. وقد تم التشاور مع أصحاب المصلحة الإنسانية الأساسية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وأطباء بلا حدود ووكالات الأمم المتحدة، طوال عملية التفاوض. واتخذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بتوافق الآراء، وشارك في تقديمه أكثر من ٨٠ من الدول الأعضاء.

ومع ذلك، بات من الواضح في الأشهر الأخيرة أن القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) يجري تجاهله بشكل صارخ. في حلب، سوريا، لم يُترك مستشفى صالح للعمل. وفي عبس، باليمن، دُمر مستشفى تابع لمنظمة أطباء بلا حدود في غارة جوية في آب/أغسطس. والقائمة تطول. وغياب الإرادة السياسية لتنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) أمر يستعصي على الفهم. ونحث جميع الدول الأعضاء بقوة على تنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، كما نحث كل الأطراف في النزاعات المسلحة على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، فإن المحكمة الجنائية الدولية تؤدي دوراً هاماً في تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي للعدالة. وهناك مبدأ أساسي على المحك: يجب إخضاع من ينتهك القانون الإنساني الدولي للمساءلة.

في الوقت نفسه، ومن واقع خبرتنا في مجلس الأمن، بات من الواضح أنه يجب استثمار موارد أكبر في منع نشوب النزاع. ونيوزيلندا مقتنعة بأن علينا أن نفعل ما هو أفضل من الانتظار ريثما ينشأ النزاع بالفعل. يجب أن ننأى بأنفسنا عن سماع بيانات المواقف الوطنية المحفوظة عن ظهر قلب والتي يمكن التنبؤ بها. ولذلك، حاولت نيوزيلندا تنفيذ ثقافة ينخرط المجلس بموجبها مبكراً وبسرعة وبشكل عملي في الحالات ذات الأهمية.

تواجه منطقة المحيط الهادئ مجموعة مختلفة وإن كانت لا تقل خطورة من التحديات الإنسانية. ويمكن توقع ما يصل إلى عشرة من الأعاصير المدارية خلال الأشهر الستة المقبلة، إضافة إلى الأثر الذي خلفه إعصارا بام وونستون خلال العامين الماضيين. وتغير المناخ لن يؤدي إلا إلى زيادة مخاطر مثل هذه الأحداث في المستقبل. وقد تحدثت بلدان جزر المحيط الهادئ بوضوح في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود في وقت سابق من هذا العام بشأن الكيفية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد من خلالها على الاستجابة للكوارث الطبيعية. ومن بين رسائلها الرئيسية أنه لا بد من تمكين الحكومات الوطنية واحترامها عند الاستجابة للكوارث الطبيعية. فهذه الحكومات، في المقام الأول، أدرى بمناطقها وشعوبها. ونيوزيلندا تأخذ تلك الرسالة على محمل الجد وتضعها موضع التنفيذ من خلال العمل بشكل وثيق مع الحكومات المتضررة لدعم الاستجابات ذات القيادة الوطنية، وليست بديلاً لها.

ونيوزيلندا مستمرة في تعزيز الاستجابات التي ستكون محلية قدر الإمكان، ودولية، حسب الاقتضاء، في المحيط الهادئ والمناطق الأخرى، لبناء قدرات الاستجابة الوطنية. كما أننا سنساعد دول منطقة المحيط الهادئ في تحسين المنعة الاقتصادية والمجتمعية في مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال استثمارات كبيرة في القطاعات الرئيسية لاقتصاد المحيط الهادئ، مثل الطاقة المتجددة والسياحة.

ومع أنني كنت أود أن أختتم بياني بنبرة متفائلة، فلا يمكنني ذلك ببساطة شديدة. فعام ٢٠١٦ سيدخل التاريخ

باعتباره عاماً بالغ السوء بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في حالات النزاع والكوارث، والعاملين في المجال الإنساني على مستوى العالم الذين يسعون إلى تقديم الدعم لهم. ونيوزيلندا ستضطلع بدورها في عام ٢٠١٧ في محاولة لتحسين الأمور. ونحث جميع الأعضاء على أن يحذو نفس الحذو.

السيد تسوتسومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يواجه العالم اليوم العديد من الأزمات الإنسانية غير المسبوقة. ونشهد الأزمات الممتدة طويلا، والكوارث الطبيعية الحادة وعددا هائلا من الأشخاص المشردين جراء النزاعات في أجزاء كثيرة من العالم. تقدر اللمحة العامة عن الشؤون الإنسانية لعام ٢٠١٧ أنه مطلوب جمع مبلغ ٢٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ لتقديم مساعدات إنسانية إلى ٩٢,٨ ملايين شخص. وفي هذا الصدد، أصبحت المسائل الإنسانية في صدارة جداول الأعمال لهذا العام. وعقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في إسطنبول في أيار/مايو. في أيلول/سبتمبر، عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، ومؤتمر قمة القادة المعني بأزمة اللاجئين العالمية هنا في نيويورك.

ووفر مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة لحشد طائفة واسعة من الجهات الفاعلة للمشاركة في المناقشات الشاملة بشأن المسائل الإنسانية. والمناقشات بشأن مختلف المواضيع في مؤتمر القمة – للمسائل الجنسانية، والأشخاص المشردين داخليا والأشخاص المعوقين، على سبيل المثال لا الحصر – تتجلى في مشاريع القرارات التي نأمل أن تتخذ في وقت لاحق اليوم. ونرحب ببدء إدراج نتائج المناقشات المثمرة والبناءة في مؤتمر القمة الآن تدريجيا في النصوص المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي.

ونرحب أيضا بعرض وثيقة الصفقة الكبرى في مؤتمر قمة إسطنبول. لقد أصبحت الفجوة التمويلية للمساعدات الإنسانية أكبر الآن من أي وقت مضى. ولذلك، تكتسي تهيئة سبل فعالة لتنفيذ المساعدة وتقليص الحاجة العامة أهمية بالغة. ونرحب أيضا بإدراج العديد من العناصر الأساسية للصفقة الكبرى، مثل أهمية الحد من الازدواجية والحاجة إلى مواءمة وتبسيط الالتزام بالإبلاغ، في مشاريع القرارات.

وفي أيلول/سبتمبر، اجتمع قادة من جميع أنحاء العالم في نيويورك لمناقشة حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. وقد بدأ الآن تطبيق إطار الاستجابة الشاملة للاجئين والمناقشات بشأن اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة. واليابان تؤيد تنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين من خلال تمويل المشاريع الرائدة. كما أن اليابان على استعداد للمشاركة بشكل بناء في المناقشات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة.

وبالرغم من أن المناقشات بشأن المسائل الإنسانية تحرز تقدما تدريجيا، يبدو أن الواقع المرير على الأرض لم يتغير. ويتزايد عدد الأشخاص المشردين، وتهمل القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني – أو الأسوأ من ذلك، تنتهك عمدا. ولا تعني المناقشات والقرارات شيئا ما لم يكن بوسعنا أن نحقق أيضا بعض التغيرات الإيجابية في الأزمات الجارية.

ما نسميه الأزمات الإنسانية اليوم هو أعظم من المسائل التي تقع عادة ضمن ولايات الوكالات الإنسانية. وبسبب طابعها المعقد ونطاقها الواسع، يشكل معظمها أيضا تحديات إنمائية وكذلك أخطارا تهدد السلام والأمن الدوليين. لإنهاء المآسي الجارية، ينبغي للأمم المتحدة تناول تلك المسائل ككل بطريقة منسقة.

وبعد عقود من المناقشات بشأن العلاقة بين المسائل الإنسانية والتنمية، أصبح الآن من المفهوم على نطاق واسع أن الجهات الفاعلة في التنمية ينبغي أن تنخرط منذ بداية الأزمة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نحن الآن في مرحلة المناقشة بشأن كيفية التعاون مع بعضنا البعض على أرض الواقع. ومن جانبنا، ما فتئت اليابان تنفذ مشاريع رائدة بشأن العلاقة بين الأنشطة

الإنسانية والتنمية بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تسعة بلدان، منها تركيا وأوغندا وزامبيا، وتقدم مساعدات تصل إلى ١١٠ ملايين دولار من حيث الجوانب الإنسانية والإنمائية.

وعلاوة على ذلك، يجب على الدول الأعضاء الإصرار في كل مناسبة ممكنة على ضرورة احترام جميع أطراف النزاعات للقانون الدولي الإنساني. وتحديدا الهجمات على المرافق الطبية لأغراض استراتيجية أمر غير مقبول على الإطلاق. وبهذا الاعتقاد، قامت اليابان، بالاشتراك مع نيوزيلندا ومصر وإسبانيا وأوروغواي، بصياغة قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦) وقادت اتخاذه في أيار/مايو. واليابان تحث مرة أخرى جميع الأطراف على اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الرعاية الطبية في حالات النزاع المسلح.

ولأننا نسمع ونرى الواقع المدمر كثيرا، فإننا نميل إلى التشاؤم حيال التحدي المتمثل في المسائل الإنسانية. بيد أننا يجب أن نعترف أيضا بأن البشرية ما برحت تتعلم من الأزمات الإنسانية، وقد أحرزت تقدما في الاستجابة لها. إن إنشاء وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بعد ويلات الحرب العالمية الثانية مثال جيد على ذلك. ومن الأهمية بمكان ألا نعكس أبدا مسار هذا التقدم، تكريما للمتضررين من أزمات الأمس ولمنفعة ومصالح المتضررين من الأزمات اليوم والغد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين المدرجة أسماؤهم على قائمة المتكلمين فيما يتعلق بالبند ٦٩ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (د) لهذه الجلسة. ونستمع إلى بقية المتكلمين الساعة ١٥/٠٠ هنا في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.